الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من1990-2018

إعداد الطالبات:

بوحفص رندة

بوحنية حميدة

سعد الله فوزية

إشراف الدكتور:

حميداتو محمد الناصر

أعضاء لجنة التقييم

الرئيس	**د. نصير أحمد**	**أستاذ محاضر أ**
المشرف	**أ. د. حميداتو محمد الناصر**	**أستاذ التعليم العالي**
المناقش	**أ. د. لبزة هشام**	**أستاذ التعليم العالي**

السنة الجامعية:2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من1990-2018

إعداد الطالبات:

بوحفص رندة

بوحنية حميدة

سعد الله فوزية

إشراف الدكتور:

حميداتو محمد الناصر

أعضاء لجنة التقييم

الرئيس	**د. نصير أحمد**	**أستاذ محاضر أ**
المشرف	**أ. د. حميداتو محمد الناصر**	**أستاذ التعليم العالي**
المناقش	**أ. د. لبزة هشام**	**أستاذ التعليم العالي**

السنة الجامعية:2020/2019

إهداء

لا استطيع أن أقول لك شكرا فهي لا تقال إلا في نهاية الأحداث وأنا اري نفسي دائما في البداية، إلى

من لا تفارق صورته خيالي إلى روح **أبي** الطاهرة وحمة الله عليه،

إلى من كانت تتنظر هذه اللحظة بفارغ الصبر، إلى من كانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب، حماك الله

وأدامك عصفورا مغردا يملأ حياتنا بأعذب الألحان، إلى الغالية على قلبي. **أمي**

إلى المحبة التي لا تنضب، والخير بلا حدود، إلى من شاركتهم كل حياتي(**أبي الثاني محي الدين،**

مفدي، محمد، عبد الرزاق، وكتكوت البيت هنانو)

إلى زهرتي حياتي، أنتما جوهرتي حياتي الثمينة وكنزي الغالي(**هدى، وسام**)حماكم الله

إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه، فكان السند والعطاء، وقدم لي الكثير في صور من الصبر.. والأمل..

ومحبة.. لن أقول شكرا.. بل سأعيش الشكر معك **سمير**

والى أختي التي منحتنها الأيام **حميدة**، ورفيقة الدرب التي غمرتني بفيض حنانها **وردة**

إلى من أستمد منهم القوة والاستمرار، شموع الحياة وبسمتها، وتجمعني بهم الفرحة

والكتكوتين **مريم وخديجة إيناس، أحمد رامي، ضحى، فاطمة الزهراء،**

الأصدقاء والأهل والجيران الذين رافقوني.. وشجعوا خطواتي عندما غالبتها الأيام وئام ,هبة الرحمن ،سمية، **حنان, بطة, هدى, خولة, منال**

إلى من فارقتنا في عمر الزهور **سميرة**

رندة

إهداء

إلى الشخص الذي كان هدفي الوحيد من هذه الدراسة رؤية وجهها يشع نورا

إلى نور قلبي **أمي الغالية** التي لطالما كان لها الفضل الكبير في وصولي إلى هذه اللحظة, شفاك الله

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه **أبي الكريم** أدامه الله لنا

إلى شمعتا حياتي أختاي **سهيلة, جميلة** أدامكما الله لي قدوة في الحياة

إلى أعز ما أملك في الوجود الذين كانوا سندي في الحياة حفظكم الرحمان **إخوتي** كل باسمه و**زوجاتهم**

إلى التي رافقتني في الوجود وسارت معي درب الحياة إلى من ترسم البسمة على شفاهي أختي العزيزة **رندة** وفقك الله إلى ما يحبه ويرضاه

إلى الوجوه المفعمة بالبراءة إلى سر ابتسامتي أبناء إخوتي **نور الهدى, أيمن, أسماء, عبد القادر, أسامة, آدم, أحمد رامي, فاطمة الزهراء, نضال, نهال** وبالأخص الكتاكيت **صهيب, زيد, مريم**

الى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها صدِّيقاتي: **وردة, هدى, خولة, صفاء, منال, سمية ,سناء, سعيدة,**

عزيزتي **سميرة** رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه.

إلى جميع الأهل و الأصدقاء و كل من يحمل لي وأحمل لهم ذرة حب في قلبي

إلى هؤلاء ,أهدي هذا العمل المتواضع.

حميدة

إهداء

أهدي عملي المتواضع إلى أعز ما أملك **أمي الغالية** أدامك الله تاج فوق راسي

وإلى **أبي** رحمة الله عليه واسكنه فسيح جنانه

وإلى **إخوتي وأخواتي** الأعزاء

إلى **أبناء وبنات** إخوتي

إلى **رقيقات دربي** وكل من ساندني

فوزية

كلمة شكر وتقدير

حمد الله العلي القدير الذي وفقنا وأعاننا لإتمام هذا العمل المتواضع

ونتوجه بأسمى عبارات العرفان إلى الأستاذ المشرف **حميداتو محمد الناصر** لصبره معنا

طيلة انجاز هذا العمل وعلى كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة

كما لا يفوتنا أن نشكر الأساتذة أعضاء **لجنة المناقشة** سلفا, لقبولهم مناقشة

هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم الثمين من أجل تصويبه من الخلل

كما ننوه بكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

رندة حميدة فوزية

الملخص

اللغة العربية

الملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي, إلى دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990_2018),لتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هاته الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول تم فيه التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول النفقات والنمو الاقتصادي, والفصل الثاني تم فيه اختبار العلاقة ما بين النمو والنفقات بالاعتماد على التقنيات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية مثل اختبار الإستقرارية لديكي فويلر, اختبار التكامل المتزامن لانجل غرنجر واختبار السببية بمفهوم غرنجر. وقد دلت نتائج الدراسة على أن المتغيرين مستقرين في الفروق الأولى ,وان النمو الاقتصادي متكامل زمنيا مع النفقات, حيث أن الزيادة في النمو تؤدي إلى رفع حجم الإنفاق ,كما بينت النتائج أيضا غياب السببية بين المتغيرين في المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: النفقات العمومية, النمو الاقتصادي, التكامل المتزامن, نموذج تصحيح الخطأ, سببية انجل وغرنجر.

اللغة الإنجليزية

Summary:

The studay mainly aims to examine the relationship between public expenditures and the economic growth during the period(1990_2018).To achieve this goal, the study was divided into two chapters: the first chapter discussed some basic concepts about expenditures and the economic growth, the second chapter tested the relationship between growth and the expenditure based on modern techniques in the analysis of time series like the stationarity test of dickey fuller , engle granger cointegration test and the granger causality Test. The results of the study showd that the two variables are integrated of order one, and that economic growth is cointegrated with expenditures, and the increase in growth leads to an increase in the volume of spending, and the results also showed the absence of causality between the two variables in the short term.

Keywords: public expenditures, Economic Growth, Simultaneous Integration, Error Correction Model, Causaling Angel and Granger.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	XIII
قائمة الاختصارات والرموز	XV
المقدمة	أ-ث
الفصل الأول: أدبيات الدراسة	1
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.	3
المطلب الأول: النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية.	3
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي.	7
المطلب الثالث: العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.	13
المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة.	15
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.	15
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.	25
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: قياس العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	41
تمهيد الفصل	42
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.	43
المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة.	43
المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة.	46
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.	55
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة التطبيقية.	55
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة.	60
خلاصة الفصل.	61

خاتمة	**62**
مراجع	65
ملاحق	70
الفهرس	82

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية	12
(1-2)	تعريف المتغيرين ومصادر العينات	43
(2-2)	النتائج النهائية لاختبارات جذر الوحدة	56
(3-2)	الارتباط بين السلسلتين GDP وdep	58
(4-2)	النتائج النهائية لاختبار بواقي النموذج	58

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
(1-1)	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	13
(1-2)	تطور اجمالي الانفاق العام خلال (1990-2018)	44
(2-2)	تطور اجمالي الناتج المحلي للفترة (1990-2018)	45

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان	رقم الصفحة
1	معطيات احصائية حول متغيرات الدراسة للفترة من 1990-2018	71
2	شكل سلسلتين GDPو DEP	72
3	الشكل البياني للسلسلتين DLGDPوDLDEP	72
4	تقدير النموذج الخطي البسيط	73
5	نموذج تصحيح الخطأ ECM	73
6	توزيع الطبيعي للبواقي	74
7	اختبار ثبات التباين	74
8	اختبار ارتباط الذاتي	75
9	اختبار السببية	75

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
DEP	إجمالي النفقات العمومية
DLGDP	الناتج المحلي الإجمالي بعد إدخال اللوغاريتم
DLDEP	إجمالي الإنفاق العام بعد إدخال اللوغاريتم
N	عدد المشاهدات
AIC	معيار اكايك
SCH	معيار شوارتز
ADF	اختبار ديكي فولر الموسع
DF	اختبار ديكي فولر
ECM	نموذج تصحيح الخطأ
P	عدد فترات التباطؤ الزمني
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية
Dw	دوربن واتسون
F-stat	إحصائية فيشر
Var	نموذج الانحدار الذاتي
Prob	القيمة الاحتمالية
R^2	معامل التحديد
T.S	اختبار ستيودنت
DF	اختبار ديكي فولر
U(-1)	سلسلة بواقي النموذج بعد إدخال الفرق.
J-B	اختبار جارك – بيرا
DDEP	النفقات العمومية بعد إدخال الفروقات
DGDP	ناتج المحلي الإجمالي بعد إدخال الفروقات

مقدمة

تمهيد:

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وإيديولوجياتها للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من المستوى المعيشي للفرد والمجتمع كلل، و أدت التطورات التي عرفها العالم في مختلف المجالات كتراكم الاكتشافات وتعدد الطرق التقنية، وتحسن التقنيات الزراعية والصناعية وغيره، إلى انقلاب الوجه الاقتصادي والاجتماعي للعديد من البلدان التي كانت تعيش فقرا مدقعا، والتي أصبحت تسعى إلى وتفعيل نظامها الاقتصادي للوصول إلى النمو الاقتصادي حيث اعتبر الهاجس الأساسي للحكومات المختلفة ومن أهم الأهداف السياسية في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، ذلك لما يمثله من خلاصة مادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، ويرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية في المجتمع، مثل الحكم الرشيد والمؤسسات ذات الكفاءة العالية والمشاركة المجتمعية والبحث والتطوير والتعليم والصحة... و بالتالي أصبح تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام تعبيرا عن العملية التنموية بأكملها.

وفي هذا الإطار ولأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي حيث اعتبر النفقات العمومية، أخد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، فالنفقات العمومية هي الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، و بالتالي فإن كفاءة تخصيصه يعكس أثرا إيجابيا نحو توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي، ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق، حفز النمو الاقتصادي، وخلق مناصب شغل.

إشكالية البحث:

لقد كان لانخفاض أسعار النفط في نهاية الثمانينات الأثر الكبير في تردي الوضع الاقتصادي في بلادنا، حيث تراجعت الاستثمارات وتراكمت الديون الخارجية، والنتيجة تمثلت في تسجيل معدلات النمو اقتصادية سالبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والتعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية في مجال الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينات واعتماد الجزائر برامج تنموية.

إن الأخذ بهذه الظروف يقودنا إلى طرح الإشكالية الحالية:

ما طبيعة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من1990 إلي 2018 ؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال ما سبق تتبادر لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هي أهم تقسيمات النفقات العامة؟

2-وما هي محددات النمو الاقتصادي؟

3-ليس هناك علاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

1- هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام ؛

2-يوجد علاقة تكامل بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي؛

3- ليس هناك علاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

- معرفة العلاقة التي تربط النفقات العمومية بالنمو الاقتصادي؛

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وما لذلك من خصوصيات تنعكس على السياسة الإنفاقية؛

-القفزة الكمية التي عرفتها سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر ابتداء من سنة 2001 وهو ما يستوجب البحث وخصوصا في الأثر المترتب عن هذه الزيادة الهامة على النمو الاقتصادي.

-تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاد يبين مقارنة بفترة التسعينيات وهو ما استرعى انتباهنا لبحث تأثير الإنفاق العمومي في ذلك.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة كون أن الإنفاق العمومي يمثل أهم أداة من أدوات السياسة المالية في الجزائر في ظل ضعف الأدوات المالية الأخرى، وبالتالي فهو يمثل أهم متغير تحكمي يمكن أن تتحكم به الدولة في مسار النشاط الاقتصادي للبلاد وتوجهيه نحو تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية وهو تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

أهداف الدراسة:

- التعرف على سياسة الإنفاق العام وآثارها الاقتصادية ، ومدى مساهمتها في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو؛

- إظهار أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس الأداء الاقتصادي؛

- اختبار اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي؛

- دراسة العلاقة بين النفاق العام والنمو الاقتصادي ، وتتبع سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني : لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على الدولة الجزائرية الذي عرف توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي اللذان يعبران من المؤشرات الاقتصادية المهمة.

الإطار الزماني: أما من حيث الإطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1990إلى 2018 كون هذا المجال يعتبر كاف ومناسب لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات خلال الفترة.

منهج البحث:

من اجل معالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، وكذا اختبار صحة الفرضيات، فقد اعتمدنا في هذا البحث على منهجين أساسيين هما :

أولا: المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي والإنفاق العام، وتوضيح العلاقة النظرية بينهما.

ثانيا: المنهج الاستقرائي، من خلال استقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة المدروسة واستنباط النتائج، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي الإحصائي (أسلوب كمي) لبناء نموذج قياسي، وتحليل النتائج.

مرجعية الدراسة: أثناء إنجاز هذا البحث استخدمت الأدوات الآتية:

- ✓اعتماد عدة مراجع من الكتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات، وكانت هذه المراجع بالغتين العربية والأجنبية.
- ✓الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على البيانات الحديثة.

صعوبات البحث:

– تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في عدم وجود الإحصائيات الكافية لإعداد البحث وتضاربها أحيانا نتيجة اختلاف المصادر، الشيء الذي تطلب جهدا ووقتا معتبرين من أجل اختيار أدق المعطيات وأقربها إلى الصحة وأكثرها مصداقية؛

– صعوبة تحليل المعطيات, والوقت الانجاز كان مع وباء كورونا.

هيكل الدراسة:

سنحاول في دراستنا هذه الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، محافظين على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، ومن أجل هذا قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول الجانب النظري: أدبيات الدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية.

المبحث الثاني: فتطرقنا إلي تحليل الدراسات السابقة.

الفصل الثاني الجانب التطبيقي: قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية.

المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الأول:

أدبيات الدراسة

تمهيد:

تشكل دراسة النفقات العمومية ركنا أساسا في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي، وتعود أهمية النفقات العمومية باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة أي أن النفقات العمومية ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور، إذ تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من أدوات المالية الرئيسية للدولة وذلك من أجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العمومية فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث:

- **المبحث الأول**: الاطار النظري للدراسة.
- **المبحث الثاني**: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزا في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام، ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت النفقات العامة في حالة تزايد مستمر، وأصبحت كأداة ووسيلة تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، ولهذا أصبحت النفقات العامة تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: النفقات العمومية كأداة من أدوات السياسة المالية

الأموال اللازمة لتحقيق الإشباع العام لسد الحاجات العمومية، وإن الدولة تقوم بشراء السلع والخدمات اللازمة لتحقيق هذا الإشباع، ويختلف مدى الإشباع تبعا للفلسفة التي تنتهجها الدولة أي الدور الذي تقوم به لتطبيق النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها وإن هذه الحاجات آخذة في الازدياد مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: تعريف وعناصر النفقات العمومية

أولا: تعريف النفقات العمومية

أجمع مختلف الباحثين والكتاب حول تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي من المال يقوم الفرد أو الدولة بإنفاقه لأجل تحقيق وإشباع رغبات معينة من بين التعريفات نجد:

1 النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تلبية حاجات عامة.[1]

2 وتعرف كذلك (بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص معين بقصد تحقيق نفع عام).[2]

3 تعرف النفقة العامة أنها مبلغا من المال يغلب عليه الطابع النقدي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام يتعلق بأهداف الدولة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .[3]

4- وهي مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض ما. [4]

5- مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة .[5]

---

[1] سوزي عدلي ناشر, **المالية العامة, النفقات العامة–الإيرادات العامة –الميزانية العامة**, منشورات الحلبي الحقوقية ط1,بيروت,لبنان 2006,ص28

[2] منصور ميلا يوسف, **مبادئ المالية العامة**, منشورات الجامعة المفتوحة,ط1,طرابلس,1991,ص20

[3] محمد خير العكام, المالية العامة1الايرادات والنفقات, منشورات الجامعة الافتراضية السورية, الجمهورية العربية السورية,2018,ص33

[4] نائل عواملة, **الإدارة المالية في النظرية والتطبيق**, دار الفرقان, 1983,ص77

[5] عبد المنعم فوزي, **المالية العامة والسياسة المالية** , دار النهضة العربية, بيروت, ص41

ثانيا : عناصر النفقات العمومية

النفقة العامة تشتمل على ثلاث عناصر وهي:

مبلغ نقدي: تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي حيث تقم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات اقتصادية واجتماعية وثقافية .....وغيرها.

يقوم بإنفاقه شخص عام: تعتبر نفقات الدولة وهي تباشر نشاطها العام نفقة عامة تلك التي تصدر من الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك الهيئات والإدارات العامة والمؤسسات الداخلة في الاقتصاد العام والمتمتعة بالشخصية المعنوية.[1]

الغرض منه تحقيق نفع عام: يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة, وبالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة صرفه بهدف إشباع حاجة خاصة أو تحقيق المنفعة الخاصة تعود على الأفراد.[2]

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العمومية

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العمومية للدولة يمكن إيجازها في الآتي:[3]

1-التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: في هذا التقسيم تصنف النفقات العمومية طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات كما يلي:

أ-النفقات العامة الاقتصادية: وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات ذات أهداف اقتصادية, كالمشاريع الاستثمارية والتنموية المتنوعة.

ب- النفقات العامة الاجتماعية: تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية, مثل: المبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد, كما تتضمن النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

ج- النفقات العامة الإدارية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارة الحكومية, كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده أو تدريبه, ويدخل ضمنها أيضا المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي.

---

[1] معلم يوسف, **محاضرات في المالية العامة**, سنة ثالثة ل م د, كلية الحقوق, قسم القانون العام, جامعة قسنطينة1

[2] لوني نصيرة, ربيع زكريا, **محاضرات في المالية العامة**, كلية الحقوق, سنة ثانية قانون خاص وعام, 2013-2014,ص11

[3] محمود حسين الوادي, زكريا أحمد عزام, **مبادئ المالية العامة**, الأردن, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, 2007, ص141

د- النفقات العامة العسكرية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة.

هـ- النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

2-حسب دوريتها وانتظامها: حسب هذا التقسيم يتم تمييز نوعين من النفقات, نفقات عادية ونفقات استثنائية:

أ- النفقات العامة العادية: هي تلك التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته, ومثالها: الرواتب والأجور ونفقات الصيانة.

ب- النفقات العامة الاستثنائية: هي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية, فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة, ومثالها: النفقات العامة الاستثمارية الضخمة, نفقات مكافحة البطالة.

3-حسب نطاق سريانها: يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق, ويمكن تقسيمها إلى نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية, يمكن التمييز بينها على أساس جملة من المعايير, أهمها:

أ- معيار المستفيد من النفقة: تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع بكامله, مثل: نفقات الأمن والدفاع, وإذا كانت النفقة موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية, مثل: نفقة إيصال الكهرباء والماء.

ب- معيار تحمل عبء النفقة العامة: تعتبر النفقة العامة مركزية إذا تحمل المجتمع عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة وتكون النفقة العامة محلية إذا تحمل عبئها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم.

ج- معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة: يرى بعض الاقتصاديين أن حيز المعيار هو النظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة, فالنفقة العامة مركزية إذا وردت في الموازنة العامة, ومحلية إذا وردت في موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبئها.

4-حسب آثارها من الإنتاج الوطني: تقسم حسب هذا المعيار إلى قسمين:

أ- النفقات العامة الحقيقية: تنطوي على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني, وهي نفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة, وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات؛

ب- النفقات العامة التحويلية: هي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني, فهي فقط تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات أي لا تعدو كونها تعيد توزيع الدخل الوطني, وهي عادة تتم دون مقابل.[1]

[1] نفس المرجع السابق

الفرع الثالث: ترشيد النفقات العمومية

يأخذ اصطلاح الترشيد الإنفاق معناه من اصطلاح "الرشد" بمعناه الاقتصادي, والذي يعني التصرف بأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة.

أولا: تعريف ترشيد الإنفاق العام

يعرف على أنه تحقيق أكبر نفع للمجتمع, عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة, وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.[1]

ثانيا: ضوابط النفقات العمومية

وتتمثل الضوابط في:[2]

1-تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: أنه ليست من المصلحة تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود, وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه(الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من الموظفين, وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة؛

2-إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية:

التكاليف الاستثمارية, الدراسات التسويقية, خطة التمويل المقترحة, اقتصاديات تشغيل المشروع, ربحية المشروع, الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع, فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل, كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع؛

3-الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه, يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية, ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة, كما أن هذا الترخيص يساعد علي ترشيد النفقات, لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها؛

4-تجنب الإسراف والتبذير: هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها في ما يلي:

-ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة؛

-سوء تنظيم الجهاز الحكومي؛

---

[1] حاكمي كريمة, **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي**-دراسة قياسية خلال 1970-2016 ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ,غير منشورة, العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي, جامعة أكلي محند أولحاج, بويرة, ص29

[2] بالعاطل عياش ,نوي سميحة , **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق تنمية البشرية المستدامة في الجزائر**, 2013,ص5-ص6

-تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة؛

-عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية؛

-زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن التقدير اللازم لأداء الأعمال؛

-المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي.....الخ.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي

كل التيارات الفكرية والنظريات الاقتصادية القديمة والحديثة تنظر للنمو على أنه هدف أساسي تسعى لتحقيقه كل السياسات لضمان رفاهية المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: تعريف وقياس النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على انه:

1-"معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في الدولة ما خلال فترة زمنية معينة "؛[1]

2-"الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"؛[2]

3-"يعني حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي وليس الدخل"؛[3]

4-"يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي, بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن"؛[4]

5-"ومنه يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة التي تتحقق في الدخل يجب أن تكون علي المدي الطويل ليست مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها".[5]

[1] حربي محمد موسى عريقات, **مبادئ الاقتصاد, التحليل الكلي**, دار وائل للنشر, طبعة أولى, الأردن, 2006, ص268

[2] Arrous, j, <<les théories, de la croissance>>,éditions du seuil, paris,1999, p9

[3] السيد محمد أحمد السريتي,**مبادئ الاقتصاد الكلي**, مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع, طبعة أولى, جامعة الإسكندرية, 2008,ص361

[4] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون, **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**, طبعة الثانية, دار الجامعية, الإسكندرية,2011,ص77

[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية, **اتجاهات حديثة في التنمية**, دار الجامعية, الإسكندرية,2000, ص12

ثانيا: قياس النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي, حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الاقتصاد, ومن هدا الأساس تنطلق أهمية النمو الاقتصادي, حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادتا نستعمل معيارين أساسيين لقياس هدا الدخل.[1]

أ–الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة وتستثني السلع الوسيطة(السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى). وهو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين, بما في دلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الدين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل الانتاجات ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو الخارجي.

ب–الناتج الداخلي الخام: يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن دلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب ولكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الدين يعيشون في الخارج, أي من طرف عوامل الإنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية وأخري خارجية.

*إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم علي إجمالي السكان يقيس لنا الدخل الفردي.

الفرع الثاني: العوامل المحددة لنمو الاقتصادي.

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع و الخدمات، و هذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأسمال المادي ورأسمال البشري و مجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال

1– عوامل الإنتاج:

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، ومع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعالقة التالية:

$$Y = F(K, L)$$

Y:الإنتاج ، :kرأسمال ،L:العمل

في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتأثير تغير حجم رأسمال و العمل .[2]

[1] زكريا محمد, دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي,

[2] Gregory N T Mankiw, Mark P. Taylor, Principes de l'économie, traduction de d'éliseTosi, édition de boeck, Belgique,2010, p649

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها:

أ– عنصر رأس المال: يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج والتي تتمثل في رأسمال المادي، وينطوي رأس مال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى، كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أم صناعية أم خدمية. ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، وعند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي .

ورأس المال ألي دولة أو أي اقتصاد ، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني و معدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن .

ومن جانب آخر نجد أن عملية الإضافة على الموجود من رأس المال يطلق عليها أيضا (التكوين الرأسمالي)،و بالتالي يشكل التكوين الرأسمالي عملية تراكمية، تضاف من سنة أخرى وهي تشكل الاستثمار فالاستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت، فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، والذي يبين الزيادة في رأس مال المجتمع، والذي يعبر عن الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام.

Δk:التغير في مخزون رأسمال

PMK:الإنتاجية الحدية لرأسمال

تساهم الإنتاجية الحدية لرأسمال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل رأسمال بوحدة واحدة، حيث أن زيادة مخزون رأسمال بالمقدارΔKيؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمقدار PMK(ΔK).

$$F(K+1,L)-F(K+L)=PMK$$

على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية لرأسمال 5/1 معناه كل وحدة إضافية من رأسمال تسمح بزيادة الكمية المنتجة ب 5/1 وحدة ،إذا زاد عامل رأسمال ب 11 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالتالي:

$$\Delta Y = PMK.\Delta K = 1/5 .$$

$$= 02 \text{ unités de production } unitésdecapital .10 \text{ unités de capita}$$

إذن زيادة 11 وحدات من عامل رأسمال تؤدي إلى زيادة الإنتاج بوحدتين[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد, **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي(التحليل الكلي)**,مجموعة النيل العربية, القاهرة,2002,ص272.

ب–عنصر العمل:

إلى جانب الرأس المال المادي يوجد نوع آخر من رأسمال و الذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج والذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأسمال المادي و هو رأسمال البشري ، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان و نوعية هؤلاء السكان و الهرم السكاني ،و زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي و من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي .[1]

وتظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

PML :الإنتاجية الحدية للعمل

$$PML=F(K, L+1)-F(K, L)$$

إن ارتفاع عنصر العمل بالنسبةΔLيؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار$\Delta L.PML$على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي 02 معناه كل وحدة إضافية من العمل تسمح بزيادة الكمية المنتجة ب 02 وحدة، إذا زاد عامل العمل ب 10وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالآتي:

$\Delta Y=PML.\Delta L$=2. .10 unités de travail unités de production $unitésdecapital$ =20 unites de production

إذن زيادة 10وحدات من عامل العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاج20 وحدة.

وفي حالة تغير عاملين من عوامل الإنتاج العمل ورأسمال، في هذه الحالة فإن لدينا مصدرين لارتفاع الناتج وهما العمل ورأسمال. ومن الممكن تقسيم هذا الارتفاع في الناتج بين العمل ورأسمال باستخدام الإنتاجية الحدية للعمل ورأسمال على التوالي:

$$\Delta Y= (PMK.\Delta K) + (PML+\Delta L)$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل ومساهمة عنصر رأسمال$PMK.K/Y$: تشير إلى نسبة إنتاجية رأسمال إلى حجم الناتج

$PML.L/Y$: تشير إلى نسبة إنتاجية العمل إلى حجم الناتج

$\Delta Y/Y$: تشير إلى معدل التغير في الناتج $\Delta K/K$:تشير إلى معدل التغير في رأسمال

[1] عبد المطلب عبد الحميد, مرجع سبق ذكره,ص273.

$\Delta L/L$:تشير إلى معدل التغير في العمل

$\Delta Y/Y = \alpha\ \Delta K/K + (1-\alpha)\ \Delta L/L$حيثα:نسبة إنتاجية عنصر رأسمال إلى الناتج.

(α-1):نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج .

ت. عنصر التكنولوجيا:

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت, ولكن في الواقع ومع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج، وأصبح من الممكن أن ننتج أكثر من الأمس، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية:

$$Y=AF\ (K,L)$$

A: يمثل مستوى التكنولوجيا

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل و عنصر رأسمال فقط ولكن نتيجة لتحسن "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج."

و بشمل عامل التقدم التكنولوجي تصبح معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

$$\Delta Y/Y = \alpha\ \Delta K/K + (1-\alpha)\ \Delta L\ /L + \Delta A/\ A$$

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، مساهمة عامل رأسمال$\alpha\ \Delta K/K$

مساهمة العمل$(1-\alpha)\ \Delta L\ /\ L$، و مساهمة عامل التكنولوجيا $\Delta A/\ A$وهو ما يعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

الفرع ثالث: الفرق بين النمو والتنمية .

غالبا ما يحدث نوع من الخلط بين النمو والتنمية لوجود تقارن بين المفهومين، لذلك سيتم تحديد مفهوم التنمية ومن ثَّم إبراز الفرق بينهما وبين النمو الاقتصادي.

1 – مفهوم التنمية الاقتصادية: تختلف تعريفات التنمية باختلاف آراء المهتمين بها لتشعب مجالاتها والجوانب التي تتضمنها، فمنهم من يعرفها على أنها.

تعريفها: "العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، عن طريق إحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة علي تعديل توزيع الدخل لصالح الفقراء."

2- الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي

جدول(1-1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتعلق النمو الاقتصادي بالجانب الكمي للنشاط الاقتصادي (زيادة كمية المخرجات).	تتجاوز التنمية الجانب الكمي لأن تشمل التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد والمجتمع.
من الممكن التفكير في النمو الاقتصادي بدون التنمية الاقتصادية.	من المستحيل التفكير في التنمية الاقتصادية بدون النمو، حيث أن التغير في الوظيفة يتوجب التغير في الحجم.
لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.	على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.
يحدث تلقائيا و لذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.	تتطلب تدخل من جانب الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن التغير الهيكلي المطلوب و توزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة.
يهتم بزيادة الناتج الوطني.	ترتكز على تنويع الناتج الوطني.

المصدر: من إعداد الطالبات

المطلب الثالث: آليات تأثير الإنفاق على النمو.

الفرع الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

بعد التطرق لتطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي واستعراض نموذج " Barro " للنمو سنحاول من خلال هذا الفرع تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث اختلفت نتائج الأبحاث في تحيد طبيعة تلك العلاقة نتيجة لاختلاف الأسس والفرضيات التي انطلقت منها، فبعض الدراسات توصل لوجود علاقة موجبة في حين كشفت أخرى عن العلاقة السالبة بينهما .

أولا: العلاقة الايجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

أكد" Ram" من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام والخاص، كما استنتج" Aschaur " سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، إضافة إلى دراسة " Alexiou " التي أجريت سنة 2009 على 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995-2005)وبينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على نمو الاقتصاد.

غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الإيجابي للنفقات العامة على النمو حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذ أوضح " Chehy " سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم تتعد نسبته

15 %من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبيا مثلما يبرزه الشكل الوالي:

الشكل رقم (1-1): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

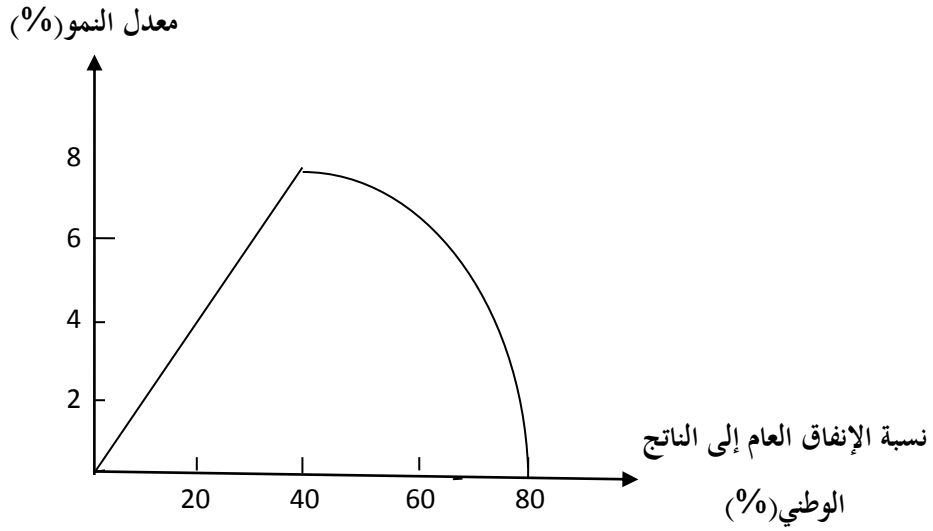

المصدر: مذكرة الطالبة لامية

إذ بين الشكل أنه في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف ويدنو من الصفر لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تناهز نسبة النفقات العامة إلى الناتج 15%, يعود بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى الانخفاض رغم زيادة حصة الإنفاق العام من الناتج ما يعكس العلاقة السلبية بين النفقات والنمو في حال تجاوز نسبة النفقات العامة 15 %من الناتج .

ثانيا: العلاقة السلبية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

قام " Knob " سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة (1970-1995)

توصل من خلالها إلى أن حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي، متوافقا في ذلك مع دراستي " Henrikson" سنة 1999 و " Folster" سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بأمريكا خلال الفترة (1970-1995)كما أشار " Guessa "أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة(1960 -1985)وترجع أسباب وجود العلاقة العكسية هذه إلى :

1-أثر الإزاحة: يترتب عن التوسيع في الإنفاق العام إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الوطني، لذلك يعتبر أثر الإزاحة أهم اثر سلبي ينجم عن زيادة الإنفاق العام .

2-مشكل التمويل: إن أول هاجس تواجهه الدولة أثناء عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشيء الذي يطرح آثارا سلبية على الاقتصاد أيا كان مصدر التمويل فباللجوء إلى الافتراض ترتفع معدلات الفائدة وبالتالي يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد، أما اقتطاع الضرائب فيؤدي إلى الحد من الادخار ومنه انخفاض الاستثمار وتراجع الإنتاجية كما أن الإصدار النقدي قد يقود إلى إحداث التضخم .

3-عدم الكفاءة: يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص ورغبة منه في المنافسة والتوسيع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر وبتكاليف أقل وعليه ينظر إلى النفقات العامة كالأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة .

4-غياب الإبداع والابتكار: يفتقر القطاع العام سواء في طرق إنتاجية أو نوعية منتجاته لعنصر الإبداع والابتكار ومرد ذلك هو غياب المنافسة والرغبة في التوسيع مؤديا إلى الجمود الفكري والركود التكنولوجي، ما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي .

تتأثر عموما العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بخصائص البلد محل الدراسة (القدرة على التنظيم ومستوى التقدم التقني)فترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من اجل تقدير مساهمة النفقات العمومية في تعزيز النمو الاقتصادي برزت مجموعة متنوعة من الدراسات التجريبية ودلك استنادا إلى بيانات من السلاسل الزمنية أو الدراسات المقطعية , كما بحثت بعض الدراسات في العلاقة بين العلاقات العامة الإجمالية والنمو الاقتصادي, كما ركزت بعضها على العلاقة بين مكونات معينة من النفقات العمومية والنمو, كما تضاربت النتائج التي خلصت إليها هده الدراسات التجريبية لعدد من الأسباب أهمها الاختلاف في المواصفات المستخدمة.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

دراسة زين العابدين بري: بعنوان العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة"1970-1998"

تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي، وبصفة خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية[1].وسنوضح في الجدول أدناه:

عنوان الدراسة	العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة-1970" 1998"
هدف الدراسة	معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.
المنهج المستخدم	منهج تجريبي
عينة مجتمع الدراسة	المملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة من 1970إلى 1998.
أهم الاستنتاجات	-نموذج الأجل الطويل (الحركي) أوضح أن هناك علاقة ارتباط طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال الثابت وكذلك مقدار العمل. -نموذج الأجل القصير (الساكن) أوضح أن الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية منتج حيث إن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق موجبة، ولكن أقل من واحد صحيح.
أوجه الاختلاف	الاختلاف في العينة وكذا طول الفترة

المصدر: من إعداد الطالبات

[1] زين العابدين بري, **«العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة"1970-1998" »,** مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة، م15، ع2, جامعة الملك سعود –الرياض – المملكة العربية السعودية, قبل للنشر 1422/1/27هـ.

دراسة طاوش قندوسي: بعنوان تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2012/1970)تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر حجم القطاع الحكومي ممثلا بالنفقات العمومية على النمو الاقتصاد الجزائري وكذا معرفة أهم النفقات التي تحفز النمو الاقتصادي[1]،سنوضح أكثر في الجدول:

عنوان الدراسة	تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2012/1970)
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2012-1970
المنهج المستخدم	المنهج التجريبي و اعتمدنا على نموذج رام (Ram1986)
عينة مجتمع الدراسة	دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة ما بين2012/1970
أهم الاستنتاجات	– وجود أثر إجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي. – نفقات التسيير هي التي تحفز النمو الاقتصادي الجزائري عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.
التوصيات	–إعطاء الأهمية لتحسين الإدارة المالية التي أصبحت تسمى بالحوكمة المالية التي أصبحت عائق كبير في كثير من البلدان السائرة في طريق النمو وذلك بتطبيق نماذج قياسية لمعرفة طبيعة العلاقات التي تربط متغيرات الحوكمة المالية والنمو الاقتصادي. –يجب دراسات تقسيمات النفقات العمومية من حيث القطاعات وتأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال معرفة القطاعات الأساسية التي تحفز الناتج الداخلي الخام وهذا ما يعرف بكفاءة النفقات العمومية من خلال تطبيق تقنية البيانات التطويقية التي تعتبر من الطرق اللامعلمية المناسبة لمثل هذه الإشكاليات.
أوجه الاختلاف	يكمن الاختلاف في استخدام نموذج رام وفترة الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبات

[1]طاوش قندوسي,**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2012/1970)**,أطروحة لنيل شهادة دكتوراه: غير منشورة, قسم علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة آلي بكر بلقايد, تلمسان,2014/2013.

دراسة سليماني فريدة: بعنوان دراسة اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر (1970-2012)

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية في الجزائر, والدور الذي تلعبه الدولة في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي من خلال إنفاقها العام[1].وسنوضح أكثر في الجدول أدناه :

عنوان الدراسة	دراسة اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر(1970-2012)
هدف الدراسة	الكشف عن مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية المتتالية في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان .
المنهج المستخدم	المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، ثم استخدام المنهج التجريبي في الجزء التطبيقي .
عينة مجتمع الدراسة	تم تحديد الفترة من 2012/1970
أهم الاستنتاجات	كل من سلسلتي النمو الاقتصادي والنفقات العمومية غير مستقرتين وهما متكاملتان من الدرجة الأولى. – ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ترشيد الإنفاق العام والتحكم فيه بالشكل الذي يضمن دعم عملية النمو الاقتصادي.
التوصيات	–على الجزائر باعتبارها دولة نامية التركيز على توفير محددات النمو الاقتصادي كالاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم والتكوين ودعم البحث العلمي وإدخال التقنيات التكنولوجية في الإنتاج، كل ذلك للحصول على معدلات نمو جيدة. –قبل وضع أي سياسةتهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه لذلك يجب دراسة نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وخاصة نماذج النمو الداخلي.
أوجه الاختلاف	الاختلاف في فترة الدراسة

المصدر : من إعداد الطالبات

[1]-سليماني فريدة, **دراسة اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر(1970-2012)**,مذكرة الماستر: غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أكلي محند ألحاج ,البويرة،2014/2013.

دراسة ليلية غضابنة: بعنوان :العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة"1990-2012"

تناولت هذه الدراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990-2012[1]

سنوضح في الجدول أدناه :

عنوان الدراسة	العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة "2012-1990"
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
المنهج المستخدم	المنهج التجريبي
عينة مجتمع الدراسة	حالة الجزائر استخدام بيانات سنوية للفترة1990-2012
أهم الاستنتاجات	عدم سكونّ المتغيرات عند المستوى باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول. وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الإجمالي والناتج المحلي في الجزائر عند مستوى معنوية5٪،
التوصيات	اختبار قدرة نماذج الاقتصاد القياسي على تفسير العلاقة الاقتصادية بينّ المتغيرين. تقصي إنتاجية الإنفاق الحكومي في الجزائر.
أوجه الاختلاف	الاختلاف في النموذج بحيث استخدام نموذجي: Barroو Ram

المصدر: من إعداد الطالبات

[1], المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية, **"2012-1990"**ليلية غضابنة, **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة** المجلد2, العدد1, 2015, عمادة البحث العلمي, 2015.

دراسة عدة أسماء: بعنوان أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تناولت هذه الدراسة تحليل أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014[25], سنوضح أكثر في الجدول:

عنوان الدراسة	أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر
هدف الدراسة	توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الاتفاقية في الجزائر و مدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي
المنهج المستخدم	المنهج الوصفي و التحليلي في الجانب النظري والمنهج الوصفي, أما الجانب التطبيقي اعتمد المنهج التحليلي
عينة مجتمع الدراسة	دولة الجزائر, الفترة من2001/2014
أهم الاستنتاجات	-تطور نمو النفقات العمومية بالجزائر الأمر الذي يترجمه اتجاه الجزائر إلى سياسة اتفاقية توسعية ذات طابع كنزي من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة2001. -لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي و بالكفاءة المطلوبة دون تبني الدولة لسياسة اقتصادية تقود إلى بلوغ الأهداف المسطرة.
التوصيات	-تشير الدراسة أن معدلات النمو هي نتيجة تحسن أسعار النفط بالدرجة الأولى لذلك نقف عند الأسباب التي تعرقل نمو باقي القطاعات الأخرى و التي تتطلب دراسات و حلول جدية للنهوض بالاقتصاد الوطني و العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي. -وجب تدارك أهمية التجارة الخارجية في دعمها للنمو الاقتصادي و التركيز على تنويع و تنمية الصادرات الجزائرية.
أوجه الاختلاف	يكمن الاختلاف في فترة الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبات

[25] أسماء عدة,**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر,** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير: غير منشورة, كلية العلـوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير, جامعة وهران2, 2015-2016.

دراسة إيمان بوعكاز: بعنوان أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001-2011)

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطور سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر ودراسة طبيعة مكوناته، والتوجه الذي يتخذه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية[1], سنوضح أكثر في الجدول التالي:

عنوان الدراسة	أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001-2011)
هدف الدراسة	دراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ومعرفة الأثر الذي أحدثه التغير في سياسة الإنفاق العمومي المدرج ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر
المنهج المستخدم	الاستدلالي والمنهج الاستقرائي
عينة مجتمع الدراسة	الجزائر, و محدد بالفترة (2001-2011)
أهم الاستنتاجات	-أظهر التحليل التجريبي أن سياسة الإنفاق العمومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر
التوصيات	-تشرع الجزائر وفي إطار برامج إنعاش ودعم النمو الاقتصاديين في تنفيذ مخطط خماسي جديد(2015-2019)وقد خصصت له اعتمادات مالية ضخمة، وهو ما يتطلب دراسة جديدة لمعرفة الأثر على النمو الاقتصادي؛ -قطاع المحروقات هو المحرك الأساسي للاقتصاد في الجزائر منذ الاستقلال ولا يزال الوضع على حاله حتى الساعة، وهو ما يتطلب دراسة عميقة حول الأسباب التي تقف حائلا لتطور القطاعات الأخرى؛
أوجه الاختلاف	استخدام قانون وانجر لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة وكذا فترة الدراسة .

المصدر: من إعداد الطالبات

[1] إيمان بوعكاز, أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001-2011), لنيل شهادة دكتوراهLMD: غير منشورة, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الحاج لخضر باتنة,نوقشت في2015/10/29 .

دراسة جوادي علي: بعنوان دراسة اقتصادية قياسية لأثر النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة[27]، وسنوضح أكثر في الجدول أدناه:

عنوان الدراسة	دراسة اقتصادية قياسية لأثر النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر
هدف الدراسة	دراسة العلاقة الارتباطية بينْ المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية للتنمية البشرية.
المنهج المستخدم	المنهج الوصفي و منهج القياس الاقتصادي.
عينة مجتمع الدراسة	الدول العربية مع اختلاف فترة الدراسة.
أهم الاستنتاجات	–العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي هي علاقة جدلية كل منها يؤثر في الآخر بطريقة أو بأخرى. –الدول العربية استطاعت الزيادة في المؤشرات التعليمية. –خلصت الدراسة المقطعية أن كل المؤشرات التعليمية والصحية مرتبطة بالدخل و مكونات الإنفاق المختلفة في البلدان العربية تتوفر فيها البيانات وهذا بدرجات متفاوتة ماعدا مؤشر صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية الذي كان ارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا.
التوصيات	–ضمان استفادة الجميع من خدمات رعاية صحية يمكن تحمل كلفتها، وذلك بالمشاركة في تحمل المخاطر الصحية للسكان من خلال آليات تمويل خاصة وعامة. –زيادة الخدمات الصحية الأساسية (ومن بينها توفير تغطية أساسية للتطعيم الأساسي) للسكان الفقراء والأقل انتفاعا. –لزيادة تأثير الإنفاق الاجتماعي (الصحة والتعليم) على التنمية البشرية يجب أن يوزع هذا الإنفاق بطريقة عادلة وكفؤة بين مختلف شرائح المجتمع، وأن تعمل على خفض الفساد والإنفاق على التسلح وزيادة شفافية الإنفاق الحكومي ومساءلته.
أوجه الاختلاف	يكمن وجه الاختلاف في حجم العينة التي هي الدول العربية وفترة الدراسة إضافة لاستخدام نماذج panel.

المصدر: من إعداد الطالبات

[27] جوادي علي, **دراسة اقتصادية قياسية لأثر النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**, أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي:(غير منشورة), المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي(ENSSEA), 2017/2016.

دراسة لامية شين: بعنوان دراسة السببية والتكامل المتزامن بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990-2016)

تناولت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر[28] وسنوضح أكثر في الجدول أدناه :

عنوان الدراسة	دراسة السببية والتكامل المتزامن بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990-2016)
هدف الدراسة	إبراز أهمية أساليب أدوات القياس الاقتصادي، النماذج القياسية والطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية.
المنهج المستخدم	المنهج الوصفي لشرح مختلف متغيرات الدراسة و منهج دراسة حالة لإثبات هذه العلاقة وطبيعتها في الجزء التطبيقي.
عينة مجتمع الدراسة	اقتصرت الدراسة على الدولة الجزائرية التي عرفت في السنوات الأخيرة توجه نحو سياسة مالية توسعية ,فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1990إلى2016 .
أهم الاستنتاجات	وجود علاقة تكامل متزامن في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام في المدى الطويل . عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في المدى القصير والطويل.
التوصيات	ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية بما يخص الإنفاق العام الذي من شأنه أن يكون أرضية خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية. العمل على التحكم في سياسة الإنفاق العام بما يكفل من تحقيق الأهداف المرجوة منها بإعادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط جانب العرض . الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيدة.
أوجه الاختلاف	الاختلاف في فترة الدراسة .

المصدر : من إعداد الطالبات

[28] شين لامية, **دراسة السببية والتكامل المتزامن بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990-2016)**, مذكرة ماستر:غير منشورة,قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي2017-2018.

دراسة بن فاضل سامية: بعنوان النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة(2001–2016)دراسة تحليلية قياسية

تهدف هذه الدراسة إلى,تحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي وتدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية, المالية والسياسية و الأمنية التي مرت بها البلاد[29]، وسنوضح ذلك في الجدول أدناه:

عنوان الدراسة	النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة 2001–2016)
هدف الدراسة	توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر و مدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي .
المنهج المستخدم	المنهج الوصفي لتوضيح ما يتعلق بالنفقات العامة و النمو الاقتصادي, والمنهج الكمي الذي يتعلق بالجانب التطبيقي
عينة مجتمع الدراسة	على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري. تم تحديد فترة الدراسة(2001-2016)
أهم الاستنتاجات	هناك تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى الأثر ضعيف و محدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد ، و يعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي و عدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام .
التوصيات	–ضرورة تصميم سياسة إنفاق عمومي بشكل جيد لتتناسب و الاقتصاد الجزائري و هي ضرورة قصوى و إلا فإن أي محاولة تنموية ستبوء بالفشل و ستشكل عبئا مستقبليا على الاقتصاد. –في إطار البحث عن مصادر نمو الدائمة نبرز أهمية تطوير الاستثمارات في الجزائر من أجل إرساء مساهمة فعلية لتقوية النمو خارج قطاع المحروقات.
أوجه الاختلاف	يكمن الاختلاف في فترة الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبات

[29] بن فاضل سامية, **النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة(2001–2016) دراسة تحليلية قياسية**, مذكرة ماستر:(غير منشورة), قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم, 2018/2017.

دراسة المدني كريمة: بعنوان أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة1990-2017

تناولت هذه الدراسة تبيان أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر[30], سنوضح في الجدول :

عنوان الدراسة	بعنوان أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة1990-2017
هدف الدراسة	تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي
المنهج المستخدم	المنهج التاريخي، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري, أما الجانب التطبيقي استخدم المنهج التحليلي القياسي
عينة مجتمع الدراسة	مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري وتحديد فترة الدراسة(1990-2017)
أهم الاستنتاجات	-يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن زيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني و التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي -يساهم الإنفاق العام على البنية التحتية والهياكل القاعدية في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق تحفيز المستثمرين على القيام بنشاطاتهم ما يزيد في نمو الدخل الوطني كما تساهم أيضا الإعانات الاجتماعية والإنتاجية في زيادة الاستهلاك والقدرة الإنتاجية للمجتمع.
التوصيات	-الدراسة القياسية عموما تتطلب عدد كبير من المشاهدات، فيجب مراعاة هذا في البحوث القادمة خاصة عند تطبيق نماذج حديثة. -اقتراح نموذج عام للنمو الاقتصادي يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية
أوجه الاختلاف	يكمن الاختلاف في فترة الدراسة بالإضافة إلى استخدام اختبار الحدود ARDL.

المصدر: من إعداد الطالبات

[30] المدني كريمة, أثر **الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة – 1990-2017**, ماستر:(غير منشورة), قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية, جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي, 2019/2018.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة Gustavo Canavire-Bacarreza: بعنوان

Identifying and disentangling the impact of fiscaldecentralization on economic growth

هذه الورقة تعيد النظر في العلاقة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي من خلال معالجة مسألة الذاتية الناتجة عن السببية العكسية والعوامل غير المعالجة.[31] والجدول الموالي يلخص ذلك:

عنوان الدراسة	تحديد وتجزئة تأثير اللامركزية المالية على النمو الاقتصادي Identifying and disentangling the impact of fiscaldecentralization on economic growth
هدف الدراسة	معالجة مسألة الذاتية الناتجة عن السببية العكسية والعوامل غير المعالجة اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي.
عينة ومجتمع الدراسة	البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
اهم الاستنتاجات	النتائج التي توصلنا إليها تبين أن زيادة بنسبة10 في المائة في حصة الإنفاق دون الوطني في مجموع الحكومة العامة والنفقات ستزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 0.42 نقطة مئوية، في حين أن نسبة 10في المائة زيادة في حصة الإيراد اتدون الوطنية في مجموع الإيرادات الحكومية العامة سوف تزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة0.41 نقطة مئوية.
اهم التوصيات	يمكن إصلاح اللامركزية المالية قديم العديد من النتائج الإيجابية الأخرى للبلدان النامية
الاختلاف بينها وبين دراستنا	درسوا تأثير اللامركزية بالنمو الاقتصادي ونحن تطرقنا للنفقات

المصدر: من إعداد الطالبات

[31] Gustavo Canavire-Bacarreza, Identifying and disentangling the impact of fiscaldecentralization oneconomic growth, **IDB WORKING PAPER SERIES**, IDB-WP-1037, pp: 1- 46.

دراسةMuhlis Bağdigen: بعنوان

Causality between Public Expenditureand Economic Growth: The Turkish Case.

هذه الورقة تأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة في تقنيات الاقتصاد القياسي ويدرس قانون فاغنر للعلاقة طويلة الأمد بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي للقضية التركية خلال الفترة 1965-2000[32].

عنوان الدراسة	السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي: التركية حاله. Causality between Public Expenditureand Economic Growth: The Turkish Case.
هدف الدراسة	تهدف لدراسة صحة قانون فاغنر للقضية تركية خلال الفترة 1965-2000
منهج الدراسة	استخدام اختبار التكامل المشترك واختبار السببية غرانجر
عينة الدراسة	القضية التركية الفترة 1950-1994.
اهم الاستنتاجات	نحن لا نجد تجريبيا السببية في كلا الاتجاهين، ولكن لا قانون فاغنر ولا كينز فرضية صالحة بالنسبة للقضية التركية.
اهم التوصيات	الإنفاق العام التركي لايزال يبد والثغرات للباحثين و تحتاج إلى فحصها عن طريق وسائل أخرى التطورات في الأدب، وخاصة من التطورات على شرح الضغوط البيروقراطية على توسيع الميزانية، والعمل العام نحو التشريعية والتدابير الإدارية، والوسائل المالية.
اوجه الاختلاف	تطرقوا للقضية التركية في حين تطرقنا للجزائر,

المصدر: من إعداد الطالبات

[32]Muhlis Bağdigen,Causality between Public Expenditureand Economic Growth:The Turkish Case**, Journal of Economic and Social Research**, 6 (1), 53-72

دراسةManh Vu Le: بعنوان

Foreign direct investment, publicexpenditure and economic growth:

the empirical evidence for theperiod 1970–2001

لا يوجد دراسة حققت في الآثار المتزامنة للإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

وقد درست الدراسات الحالية للتو تأثير إما النفقات العامة أو الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادي النمو بشكل منفصل[33].

عنوان الدراسة	الاستثمارالأجنبيالمباشر،والإنفاقالعاموالنموالاقتصادي:الأدلةالتجريبيةللفترة1970-2001 Foreign direct investment, public expenditure and economic growth:the empirical evidence for the period 1970–2001
هدف الدراسة	دراسة العلاقات المتبادلة بين النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد النمو.
عينة ومجتمع الدراسة	105بلدان خلال الفترة1970-2001
اهم الاستنتاجات	الإنفاق العام غير الرأسمالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وتبين النتائج أيضا أن يمكن الإنفاق المفرط في الإنفاق الرأسمالي العام(ب) إعاقة الآثار المفيدة للاستثمار الأجنبي المباشر.
اهم التوصيات	الإنفاق المفرط في الإنفاق الرأسمالي العام إعاقة الآثار المفيدة للاستثمار الأجنبي المباشر
اوجه الاختلاف	تختلف دراستهم عن دراستنا في انهم أضافوا متغير ثالث وهو الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من إعداد الطالبات

[33]Manh Vu Le,Foreign direct investment, public expenditure and economic growth:the empirical evidence for the period 1970–2001, **Applied Economics Letters**, 12, 2005,pp: 45–49.

دراسة MALEX MINTZ: بعنوان

DEFENSE EXPENDITURES, ECONOMIC GROWTH, AND THE "PEACE DIVIDEND

نقدم ونقدر تجريبيا نموذج معادلة اثنين لتقييم المباشر والآثار غير المباشرة والفورية والمتأخرة للتغيرات في الإنفاق الدفاعي على الاقتصاد النمو في الولايات المتحدة[34]. والجدول الموالي يلخص ذلك:

عنوان الدراسة	نفقات الدفاع والنمو الاقتصادي و"عوائد السلام DEFENSE EXPENDITURES, ECONOMIC GROWTH, AND THE "PEACE DIVIDEND
هدف الدراسة	هدف هنا هو ردع الألغام ما إذا كان تأثير انخفاض مستويات من الولايات المتحدة الإنفاق العسكري على الاقتصادية النمو هو (1) مباشر أو غير مباشر و (2)فوري أو مؤجل.
عينة ومجتمع الدراسة	من الولايات المتحدة للفترة 1953-1987.
اهم التوصيات	تحليلنا يظهر أن يستغرق حوالي خمس سنوات لمثل هذا غير المباشرة المفاضلة لتبدأ تصبح بيان.
اهم الاستنتاجات	النتائج الواردة في هذه الدراسة تكشف عن وجود غير مباشر ، تأخر تأثير الإنفاق العسكري على النمو. لكن أكثر تحديداً، وجدنا أن فيعلى المدى الطويل انخفاض الإنفاق العسكري encour-
الاختلاف بينها وبين دراستنا	تطرقت دراستهم الي تغيرات في الإنفاق الدفاعي على الاقتصاد النمو في الولايات المتحدة. اما نحن تطرقنا للنفقات بصفة عامة والنمو في الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبات

[34] ALEX MINTZ, DEFENSE EXPENDITURES, ECONOMIC GROWTH, AND THE "PEACE DIVIDEND, **The American Political Science Review,** Vol. 84, No. 4 (Dec., 1990), American Political Science Association,2014 , pp. 1283-1293

دراسة NorAsmat Ismail سنة 2014 3-5February: بعنوان

Government Expenditure on Human Capital Development, Culture andEconomic Growth

تناولت هده الدراسة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي هما موضوعان موضع اهتمام الجمهور لأن مصدر الإنفاق الحكومي هو أساسا من الضرائب العامة. دافعو الضرائب سوف نتوقع أن تنفق مساهماتهم الضريبية بحكمة من قبل الحكومة.

في الجانب الآخر ، والجمهوري توقع النمو الاقتصادي عالي ككل في المقابل[35], وسنفصل اكثر في الجدول الموالي:

عنوان الدراسة	الإنفاق الحكومي على تنمية رأس المال البشري والثقافة والنمو الاقتصادي Government Expenditure on Human Capital Development, Culture and Economic Growth
هدف الدراسة	تهدف ماليزيا إلى أن تصبح الاقتصادات ذات الدخل المرتفع الدول المتقدمة بحلول عام 2020.
المنهج المتبع	تستخدم طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقيم العلاقة السببية والعلاقة طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي والتعليم النفقات ونفقات الرعاية الصحية والنفقات الثقافية.
عينة ومجتمع الدراسة	ماليزيا
اهم الاستنتاجات	كشفت الدراسة أن هناك علاقة سببية ثنائية وعلاقة طويلة الأمد بين الاقتصادية النمو، والإنفاق على التعليم، والزراعة، والإنفاق على التنمية الريفية.
اهم التوصيات	وينبغي للحكومة إنفاق المزيد على التعليم من خلال رفع مستوى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، توفير المزيد من التسهيلات في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات، وتوفير المعلمين الجيدين للطلاب، وتخصيص المزيد من المال للبحث والتطوير في التعليم وتشجيع المزيد من الناس للحصول على مستوى أعلى من التعليم. كما ينبغي للحكومة أن تنفق المزيد على التدريب من أجل رفع المهارات القائمة الكبار العامل.
اوجه الاختلاف بينها وبين دراستنا	هده الدراسة تخص ماليزيا اما دراستنا كانت علي الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبات

[35] Nor Asmat Ismail, Government Expenditure on Human Capital Development, Culture and Economic Growth,**International Conference on Education and Social Sciences**, Istanbul, Turkey Proceedings of INTCESS14, 3-5 February 2014, p368:-374.

دراسةLingxiao WANGواخرون, 2016: بعنوان

The relationship between public expenditure and economicgrowth in Romania: Does it obey Wagner's or Keynes's Law?

الغرض من هذه الورقة هو دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من منظور كينز وفاغنر قانون رومانيا .يتم اختبار خمسة تمثيلات لقانون فاغنر وكينز ، وذلك باستخدام الوقت السنوي سلسلة من البيانات التي تغطي الفترة 1991-2014 بعد سقوط الستار الحديدي. لتقدير علاقة طويلة الأمد بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي[36].

عنوان الدراسة	العلاقة بين الإنفاق العام و الاقتصادية النمو في رومانيا : هل يطيع فاغنر أو قانون كينز؟ The relationship between public expenditure and economic growth in Romania: DoesitobeyWagner's or Keynes's Law؟
هدف الدراسة	هو دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من منظور كينز وفاغنر قانون رومانيا.
المنهج المتبع	النهجARDLواختبارات حدود على اختبار خمسة تمثيلات مختلفة لقانون فاغنر أو قانون كينز.
عينة ومجتمع الدراسة	بلد رومانيا
اهم الاستنتاجات	اختبارات الحدود تبين أن هناك علاقة طويلة الأجل ومستقرة بين الرومانية الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الذي هو أحادي الاتجاه من الإنفاق الحكومي للنمو الاقتصادي
اهم التوصيات	يعني أن النمو الاقتصادي يمكن أن تؤثر على الإنفاق الحكومي. فعلى النقيض من ذلك ، لا يُحتفظ بقانون كينز خلال الفترة .وبناء على هذه النتيجة يمكن للحكومة تحديد السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام وتحسين صياغة استراتيجيات لمختلف وجوه الاقتصادية.
اوجه الاختلاف بينها وبين دراستنا	قمنا بالدراسة علي بلد الجزائر في حين درسوا علي رومانيا

المصدر: من إعداد الطالبات

[36]Lingxiao WANG , The relationship between public expenditure and economicgrowth in Romania: Does it obey Wagner's or Keynes's Law?, **Theoretical and Applied Economics,** Volume XXIII, No. 3(608), Autumn, (2016), pp 41-52

دراسة DahunShishaDkhar* and UtpalKumar De ,12May 2018: بعنوان

Public expenditure on agriculture and economic growth: a case study of Meghalaya

تشير هذه الدراسات إلى أن النمو الزراعي هو حافز للنمو الاقتصادي الشامل من خلال تأثيره على الريف[37]

عنوان الدراسة	الإنفاق العام على الزراعة والنمو الاقتصادي:دراسة حالة منMeghalaya Public expenditure on agriculture and economic growth: a case study of Meghalaya
هدف الدراسة	هدفها دراسة العلاقة بين الزراعة الاستثمارات والنمو الاقتصادي.
المنهج المتبع	بيانات السلاسل الزمنية السنوية
عينة ومجتمع الدراسة	البيانات الثانوية للفترة 1984–1985 إلى 2013-2014 تم الحصول عليها من بنك الاحتياطي الهندي المنشورات ومديرية الاقتصاد والإحصاء
اهم الاستنتاجات	يشير إلى الحاجة إلى زيادة في الإنفاق الزراعي. الزراعة في مغلايا هي التقليدية ، ولكن التنمية في هذا القطاع هو متميز كمحرك للنمو الاقتصادي.
اهم التوصيات	ينبغي للحكومة زيادة الجمهور الإنفاق على الزراعة والقطاعات المتحالفة معها وفي بطريقة متوازنة، أن تعزيز الروابط بين قطاعات مختلفة من خلال سلاسل القيمة. هذا من شأنه خلق فرص الدخل التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الاقتصادية للدولة وينبغي أن يكون التدقيق والتركيز على الأنشطة التي لها تأثير أكبر في التنمية.
اوجه الاختلاف بينها وبين دراستنا	هده الدراسة تشمل الإنفاق العام على الزراعة والنمو الاقتصادي:دراسة حالة منMeghalaya اما دراستنا تناولت النفقات العمومية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبات

[37]Dahun Shisha Dkhar* and Utpal Kumar De , Public expenditure on agriculture and economic growth: a case study of Meghalaya, **Agricultural Economics Research Review**, 31 (2), Department of Economics, North Eastern Hill University (NEHU), Shillong-793022, Meghalaya, India, 2018,p: 271-279

دراسة: SheillaNyasha, Ph.D ,Accepted 9 October 2019 بعنوان:

THE IMPACT OF PUBLIC EXPENDITURE ON ECONOMIC GROWTH: A REVIEW OF INTERNATIONAL LITERATURE

تناولت هذه الدراسة أدبيات نظرية وتجريبية عن العلاقة بين الحكومة وقد تم استعراض الإنفاق والنمو الاقتصادي بالتفصيل. تم التركيز على استعراض الأدبيات وقيّم ذلك أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي[38]. ويمكن ايجاز أهم ما جاء في هذه الورقة من خلال الجدول الموالي:

عنوان الدراسة	أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي :استعراض للأدب الدولي THE IMPACT OF PUBLIC EXPENDITURE ON ECONOMIC GROWTH:A REVIEW OF INTERNATIONAL LITERATURE
هدف الدراسة	تعرض هذه الورقة، أدبيات نظرية وتجريبية عن العلاقة بين الحكومة وقد تم استعراض الإنفاق والنمو الاقتصادي بالتفصيل. تم التركيز على استعراض الأدبيات وقيّم ذلك أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.
المنهج المستخدم	منهج التحليلي
عينة ومجتمع الدراسة	بلدان نامية وبعضها مختلطة مع بلدان متقدمة
أهم الاستنتاجات	النتائج من هذه الممارسة هي أيضا متفاوتة على نطاق واسع. على الرغم من أن تأثير من الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وجد أن تكون غير حاسمة, وجدت الإنفاق الحكومي ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي
أهم التوصيات	يوصى بالنمو لتحقيق نتائج مصممة خصيصاً وتوجيهات وتنفيذ دقيقة للسياسات والدراسات المستقبلية قد تستفيد من تقسيم الإنفاق العام في الإنفاق الاجتماعي والإنفاق الاقتصادي واستعراض تأثير كل نوع من الجمهور بوضوح الإنفاق على النمو الاقتصادي.
أوجه الاختلاف بينها وبين دراستنا	تناولت دراستهم الانفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادي اما دراستنا تناولت الانفاق العام بالنسبة للنمو.

المصدر: من إعداد الطالبات

[38]SheillaNyasha, Ph.DTHE IMPACT OF PUBLIC EXPENDITURE ON ECONOMIC GROWTH: A REVIEW OF INTERNATIONAL LITERATURE, **Folia OeconomicaStetinensia,** Volume 19 (2019) Issue 2,DOI: 10.2478/foli-2019-0015,2019 p:21

دراسة **NiloferHussaini**: بعنوان

Economic Growth and Higher Education in South Asian Countries:

Evidence fromEconometrics

تبحث هذه الورقة في التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والوصول إلى التعليم العالي في دول جنوب آسيا تفسير هذا التفاوت[39]. والجدول الموالي يلخص ذلك:

عنوان الدراسة	النمو الاقتصادي والتعليم العالي في دول جنوب آسيا :الأدلة المستمدة من الاقتصاد القياسي Economic Growth and Higher Education in South Asian Countries: Evidence from Econometrics
هدف الدراسة	تبحث هذه الورقة في التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والوصول إلى التعليم العالي في دول جنوب آسيا تفسير هذا التفاوت.
منهج الدراسة او الطريقة	التكامل المشترك
عينة ومجتمع الدراسة	دول جنوب آسيا
اهم الاستنتاجات	أكد البحث إيجابية على المدى الطويل السببية بين النمو الاقتصادي لدول جنوب آسيا ونسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم العالي. لذا، إذا كان الجنوب تواصل الدول الآسيوية نمطها الحالي في إيلاء اهتمام أقل للتعليم العالي من خلال تخصيص حصة منخفضة من الاستثمار على ذلك، وضعف تكوين رأس المال البشري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة وجنوب آسيا حيث الدول الغنية ستبقى أغنى والدول الفقيرة ستظل فقيرة مع الفجوة المتبقية غير مختصرة.
اهم التوصيات	التركيز على كمية الإنفاق على التعليم العالي من قبل الحكومة يساعد على تحسين الوصول إلى التعليم العالي وبناء الازدهار الاقتصادي في هذه الدول.
الاختلاف بينها وبين دراستنا	دراستهم تناولت الدراسة النمو الاقتصادي والتعليم العالي ودراستنا تناولت الانفاق والنمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبات

[39]NiloferHussaini , Economic Growth and Higher Education in South Asian Countries: Evidence from Econometrics**, International Journal of Higher Education,** Vol. 9, No. 2, 2020, pp: 118, 125.

دراسة Myeong Hwan Kim: بعنوان

The Economic Consequences of Government Spending in South Korea

تسلط هذه الورقة الضوء على العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية.باستخدام البيانات السنوية من1953إلى[40] 2016.

عنوان الدراسة	الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي في كوريا الجنوبية The Economic Consequences of Government Spending in South Korea
هدف الدراسة	هذه الورقة تبحث العلاقة بين نسبة الإنفاق الحكومي، القطاع الخاص نسبة الإنفاق، ونسبة الإنفاق الإجمالية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية باستخدام البيانات السنوية من 1953 إلى 2016.
عينة ومجتمع الدراسة	كوريا الجنوبية
اهم التوصيات	هناك مستوى أمثل من الحكومة نسبة الإنفاق، ونسبة الإنفاق الخاص، ونسبة الإنفاق الإجمالي ،التي تعزز الاقتصاد نمو لكوريا الجنوبية ولكن هناك انخفاض في النمو الاقتصادي مرة واحدة هذا المستوى الأمثل هو الذي تم التوصل اليه.
اهم الاستنتاجات	منحنىBARS لنسبة الإنفاق الخاص، وهي القيم المثلى للسنة الحالية و1سنة متغير متخلفة هو78.06 ٪ و79.38 ٪ على التوالي والقيم المثلى للسنة الحالية و107.80 ٪ على التوالي متخلفة عن نسبة الإنفاق الإجمالية للسنة الواحدة .
الاختلاف بينها وبين دراستنا	كانت دراستهم تتعلق بكوريا الجنوبية من الفترة 1953 الي 2016 اما دراستنا فكانت حول الجزائر من 1990 الي 2019

المصدر: من إعداد الطالبات

[40]Myeong Hwan Kim, The Economic Consequences of Government Spending in South Korea, **''The EconomicConsequences of Government Spending in South Korea'',** Volume 40, Issue 1, Myeong Hwan Kim and Yongseung Han and Heather L.R. Tierney and EréndiraYareth Vargas López,February 05, 2020, pages 308-315.

دراسةDao Thi-Thieu Ha* and NgaThi Hoang: بعنوان

Exchange Rate Regime and Economic Growth in Asia: Convergence or Divergence

توضح الدراسة أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي[41]. والجدول التالي سيكون اكثر توضيح لدلك:

عنوان الدراسة	نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي في آسيا: التقارب أو الاختلاف. Exchange Rate Regime and Economic Growth in Asia: Convergence or Divergence.
هدف الدراسة	لتحديد اتجاه وحجم تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي.
المنهج المتبع	وتستخدم هذه الدراسة قاعدة بيانات سعر الصرف وتقنيةGMM.
عينة ومجتمع الدراسة	البلدان الآسيوية من عام1994إلى عام2016.
اهم الاستنتاجات	استخدام بيانات لوحة غير متوازنة من 23 اقتصاد اعلى مدى 23 عاما، نجد أن بلدا مع نظام سعر الصرف أقل مرونة سيكون لها ارتفاع معدل النمو.
اهم التوصيات	من الضروري أن تكون هنا كسياسات مرنة ،واستراتيجية جيدة لهذا التعديل .وتبين تجربة البلدان التي شهدت أزمات أن على البلدان النامية أن تُظهر أن البلدان النامية قد شهدت أزمة في البلدان النامية .الابتعاد عن حلول الزاوية، أي الحلول التي هي في القطبين، إما عائمة جدا أو ثابتة على العملة الوحيدة.
الفرق بينها وبين دراستنا	ركزت دراستهم علي سعر الصوف في البلدان الآسيوية من عام 1994 إلى عام 2016. اما نحن تطرقنا للإنفاق في الجزائر من 1990 الي2019.

المصدر: من إعداد الطالبات

[41]Dao Thi-Thieu Ha* and NgaThi Hoang, Exchange Rate Regime and Economic Growth in Asia: Convergence or Divergence.**Risk Financial Manag,**, 13, 9, 2020, pp: 1- 15.

دراسة Simplice A. Asongu واخرون: بعنوان

Foreign Direct Investment, Information Technology and Economic Growth Dynamics in Sub-Saharan Africa

ويقيّم البحث كيف أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)تعدل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ديناميات النمو الاقتصادي في 25 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للفترة 1980-2014[42].وسنوضح اكثر في الجدول ادناه:

عنوان الدراسة	الاستثمار الأجنبي المباشر وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي الديناميات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى Foreign Direct Investment, Information Technology and Economic Growth Dynamics in Sub-Saharan Africa
هدف الدراسة	تهدف الدراسة لتوضيح أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعديل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ديناميات النمو الاقتصادي.
المنهج المتبع	منهج تحليلي
عينة ومجتمع الدراسة	25 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للفترة 1980-2014.
اهم التوصيات	ينبغي النظر في الهواتف الذكية في الدراسات المستقبلية.
اهم الاستنتاجات	الجدير بالذكر أيضا أن نلاحظ أن الهواتف الذكية يمكن أن تكون أفضل من الهواتف النقالة في تسهيل القدرة الاستيعابية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لأن الهواتف الذكية هي مصممة لتكون متصلا بالإنترنت. وبالتالي، ينبغي النظر في الهواتف الذكية في الدراسات المستقبلية.
اوجه الاختلاف بيها وبين دراستنا	يقيّم هده الدراسة كيف أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT)تعدل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ديناميات النمو الاقتصادي اما دراستنا تدرس الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر |

المصدر: من إعداد الطالبات

[42]Simplice A. Asongu,Foreign Direct Investment, **Information Technology and Economic Growth Dynamics in Sub-Saharan Africa**,2020/2/22 ,WP/19/038.

دراسةJuliana Arias-Ciro: بعنوان

Bibliometric Study of the Efficiency of PublicExpenditure on Education

هذه الدراسةbibliometricيحلل الأدب على كفاءة الإنفاق على التعليم العام باستخدام نوعان من المؤشرات البيبليوميترية: الكمية (عدد المنشورات) والجودة (التأثير حسب السنة، المؤلف، ودفتر اليومية). يتم حساب هذه المؤشرات مع نتائج عالمية من قاعدة البياناتScopus من يناير 2000 إلى يونيو 2018[43].وسنلخصها في الجدول الموالي:

عنوان الدراسة	دراسة ببليوميترية لكفاءة الجمهور الإنفاق على التعليم Bibliometric Study of the Efficiency of Public Expenditure on Education
هدف الدراسة	هذه الدراسةbibliometricيحلل الأدب على كفاءة الإنفاق على التعليم العام باستخدام نوعان من المؤشرات البيبليوميترية: الكمية (عدد المنشورات) والجودة (التأثير حسب السنة، المؤلف، ودفتر اليومية). يتم حساب هذه المؤشرات مع نتائج عالمية من قاعدة البياناتScopus من يناير 2000 إلى يونيو 2018.
منهج الدراسة	مقالة تحليلًا
عينة ومجتمع الدراسة	بلدان أمريكا اللاتينية
اهم الاستنتاجات	وقد اجتذب هذا المجال اولا :العديد من الباحثين منذ عام 2000على الرغم من أنه موضوع مهم مع اتجاه بحثي إيجابي ، يتركز البحث الأكاديمي في البلدان الصناعية وعدد قليل جدا من المؤلفون أوروبيون. أمريكا اللاتينية والبلدان الناشئة تظهر نقصا واضحا في الدراسات في هذا المنطقة ، والتي تفتح خط جديد من البحث
اهم التوصيات	ينبغي تقييم الموارد ، وأكثر من ذلك بكثير في التعليم ، الذي هو المحرك الرئيسي للنمو والرفاه الاجتماعي.
اوجه الاختلاف بيها وبين دراستنا	خصصوا دراستهم حول الانفاق علي التعليم في حين درسنا الانفاق بصفة عامة.

المصدر: من إعداد الطالبات

[43] Juliana Arias-Ciro,**Bibliometric Study of the Efficiency of PublicExpenditure on Education**,Magíster en Economía, InstitutoTecnológicoMetropolitano, Medellín-Colombia, 2020, pp. 127-144

دراسةFelix GbengaOlaifaواخرون: بعنوان

Government Capital Expenditure and Private Sector Investment in

Nigeria: Co-integration Regression and Toda-Yamamoto Causality Analysis

يستند النقاش إلى دور الإنفاق الرأسمالي الحكومي في تحفيز استثمارات القطاع الخاص .نظراً لأن الاستثمار الخاص يعتبر الدواء الشافي للصعوبات الاقتصادية مثل البطالة وانخفاضها الإنتاجية التي شلت تقريبا التقدم في البلدان النامية[44].

عنوان الدراسة	الإنفاق الرأسمالي الحكومي واستثمارات القطاع الخاص في نيجيريا: تراجع التكامل المشترك وتودا– ياماموتو تحليل السببية Government Capital Expenditure and Private Sector Investment in Nigeria: Co-integration Regression and Toda-Yamamoto Causality Analysis
هدف الدراسة	تحليل العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي الحكومي والاستثمار الخاص في نيجيريا
المنهج المتبع	منهج تحليلي باستخدام تراجع التكامل المشترك وتودا– ياماموتو تحليل السببية
عينة ومجتمع الدراسة	نيجيريا
اهم الاستنتاجات	نتائج الانحدار التكامل المشترك تشير إلى أن رأس المال الإنفاق على الأصول المادية والدفاع تشريد استثمارات القطاع الخاص في حين الحكومة الإنفاق الرأسمالي على رأس المال البشري وخدمة الدين العام يشجع استثمارات القطاع الخاص في نيجيريا. كشفت نتائج السببية-T Yعن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين القطاع الخاص الاستثمار والإنفاق الرأسمالي الحكومي في نيجيريا.
اهم التوصيات	ينبغي على حكومة نيجيريا أن تعالج مسألة تأخير الميزانية والفساد وسوء الإدارة في المؤسسات النيجيرية.
الفرق بينها وبين دراستنا	دراستهم خصت بلد نيجيريا والانفاق الرأسمالي الحكومي اما دراستنا كانت عن الجزائر حول الانفاق العام.

المصدر: من إعداد الطالبات

[44]Felix GbengaOlaifa,واخرون Government Capital Expenditure and Private Sector Investment in Nigeria: Co-integration Regression and Toda-Yamamoto Causality Analysis ,**Journals.aijr,** ISSN: 2581-3358 Volume 6, Issue 1, 2020, pp. 71-82,

دراسةPhouthakannhaNantharathواخرون , سنة 2020: بعنوان

Fiscal Decentralization and Economic Growth in Thailand: A Cross-Region Analysi

حظي موضوع اللامركزية باهتمام كبير في مجالي السياسة العامة والاقتصاد التنمية. وفي العالم النامي، بدأت البلدان في التكيف مع فكرة تطبيق اللامركزية في مجال الحكم في التحرك نحو نظام أكثر انفتاحاً وشمولاً وديمقراطية. أحد الأهداف المشتركة لتبني هذا المفهوم هو تحسين نوعية الخدمة العامة، وزيادة الكفاءة في تقديم نظام الرعاية الاجتماعية، وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي[45].

عنوان الدراسة	اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي في تايلند:A Fiscal Decentralization and Economic Growth in Thailand: A
هدف الدراسة	تبحث هذه الدراسة آثار اللامركزية المالية على النمو الاقتصادي في تايلاند من 2004 إلى 2017.
المنهج المتبع	استخدم FMOLS وdols
عينة ومجتمع الدراسة	تايلاند من 2004 إلى 2017
اهم الاستنتاجات	اللامركزية المالية قد ساهمت بشكل إيجابي في تقدم النمو الاقتصادي في تايلاند. وبشكل أكثر تحديداً، فإن اللامركزية في الإيرادات، والاعتماد على التحويلات، والخلل المالي الرأسي، هي التي لديها أثرت بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في خمس مناطق من البلاد. ومع ذلك، فإن هذه الدراسة أيضاً تجد أن اللامركزية في الإنفاق أثر سلبي على النمو الاقتصادي الإقليمي، ولكن مستوى الأهمية ضعيف.
اهم التوصيات	دراسات مستقبلية لمواضيع مشابهة تتضمن المؤشرات المذكورة قد تجد المزيد من الأدلة وتفسيرات مختلفة للعلاقة بين اللامركزية المالية والإقليمية النمو الاقتصادي في تايلاند.
الاختلاف بينها وبين دراستنا	تشمل دراستنا الانفاق العام بالنسبة للنمو بالجزائر بينما تطرقت دراستهم اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي في تايلند

المصدر: من إعداد الطالبات

[45]PhouthakannhaNantharathواخرون, Fiscal Decentralization and Economic Growth in Thailand: A Cross-Region Analysis **International Journal of Financial Research** Vol. 11, No. 1 **;** 2020 147-156

خلاصة الفصل الأول

تعتبر النفقات العمومية أهم أدوات السياسة المالية, والذي زاد تطورها مع تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي على ذلك زاد توجه الاهتمام إلى دراسة وتفسير ظاهرة النمو المطرد في النفقات العمومية هدا النمو الذي شمل جميع الدول الصناعية والنامية الأمر الذي اقتضي تطوير نظرية علمية حول هده الظاهرة

لقد قامت الدراسة من خلال هدا الفصل بإعطاء صورة واضحة عن دور الدولة في الحياة الاقتصادية, وملخص لأهم المفاهيم النظرية التي تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي, وهو يظهر أن النفقات العمومية أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية .

ويعتبر النفقات العمومية المحور الذي يستند عليه تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات قياس تطور النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني:

قياس العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد التعرض في الفصل الأول للتأطير النظري للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي, وللتأطير التطبيقي لمواضيع المتغيرين المتمثلين في الدراسات السابقة, سنقوم في هذا الفصل باختبار مدى توافق الجانب النظري والجانب التطبيقي مع بعضهما البعض, تسمح البيانات المتوفرة بتقدير واقعها الفعلي بحيث تمكننا من سهولة القياس الكمي, ولا يتم ذلك إلا من خلال إتباع منهجية القياس الاقتصادي والوصول إلى النتائج المتوقعة, إذ يتم ذلك باختبار الفرضيات التي تترجم العلاقة بين المتغير المستقل (النفقات العمومية) والمتغير التابع(النمو الاقتصادي) وتحددها .

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث:

- **المبحث الأول**: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
- **المبحث الثاني**: عرض ومناقشة النتائج واختبار صلاحية النموذج للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في النموذج على مدى فترة الدراسة, ثم عرض أدوات الدراسة .

المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة

الفرع الأول: تعريف المتغيرات

يمكن تحديد وتعريف متغيرات الدراسة, من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): تعريف المتغيرين ومصادر البيانات

العنوان	التعريف
المتغير المستقل	تعريف النفقات العمومية :هي المعبر عنها بإجمالي الإنفاق العام مقاسا بالدولار الأمريكي ونرمز له بالرمز DEPواعتمد على قاعدة بيانات البنك الدولي .
المتغير التابع	تعريف النمو الاقتصادي : هو المعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي مقاسا بالدولار الأمريكي ونرمز له بالرمز GDPواعتمدنا على قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر : من إعداد الطالبات

الفرع الثاني: تمثيل تطور متغيرات الدراسة

أولا: الإنفاق العام

1- التحليل الإحصائي :

عرف إجمالي الانفاق العام تصاعدا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة بالجزائر إذ تبنت الدولة الجزائرية سياسة إنفاقيه توسعية، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2-1): تطور إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: الدولار الامريكي

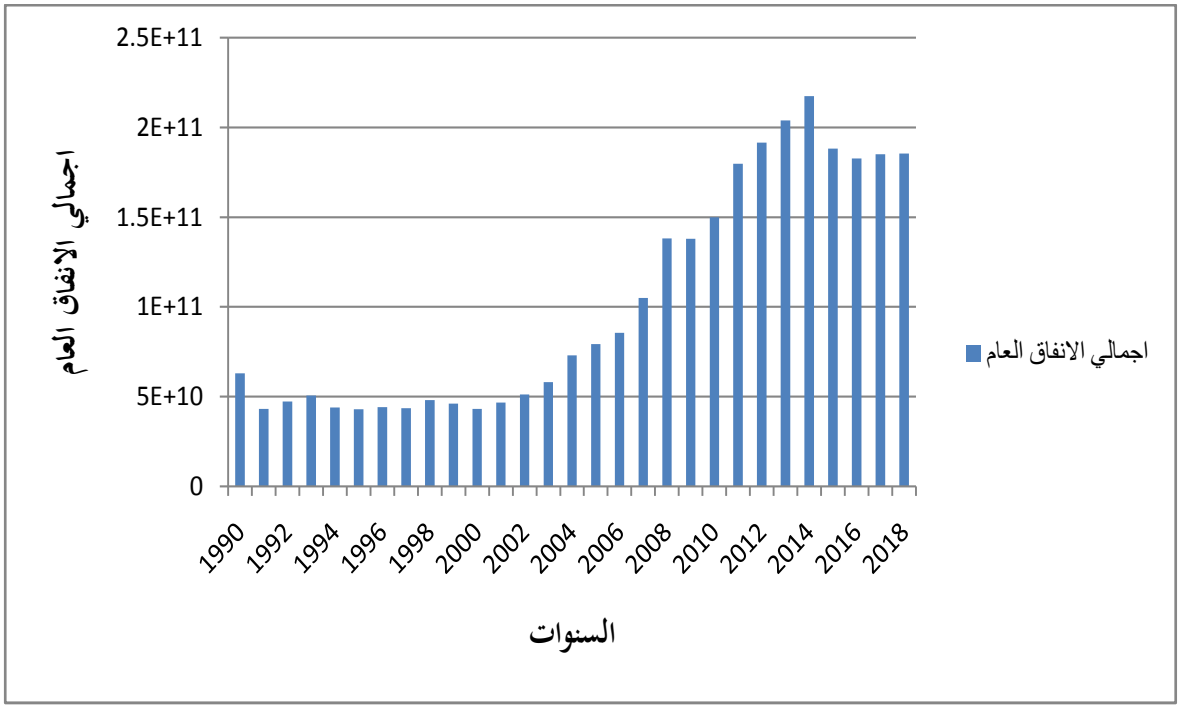

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد علىExcel 2010 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

2-التحليل الاقتصادي:

من خلال الشكل (2-1) نلاحظ في فترة التسعينيات تدبدب لحجم الإنفاق العام ويعود ذلك لمخلفات الصدمة النفطية سنة 1986 التي أظهرت تباعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات بنسبة قاربة 98%, وكذلك إلى ما عاشته الجزائر خلال فترة العشرية السوداء ومخلفاتها .

في حين شهدت الفترة بين سنتين 2000-2016 نمو متسارعا لحجم الإنفاق تزامنا مع البحبوحة المالية الناجمة عن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية, الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من اتباع سياسة انفاقية توسيعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية, وقد خصصت مبالغ مالية ضخمة لتطبيق مخططات خماسية لتحقيق الأهداف المرجوة منها وهي "مخطط دعم الانعاش الاقتصادي"المطبق بين سنتي2001-2004,"البرنامج التكميلي لدعم النمو"الممتد بين سنتي 2005-2009, "برنامج دعم النمو الاقتصادي" المطبق خلال المرحلة2010-2014.

ثانيا: النمو الاقتصادي

1-التحليل الإحصائي:

من خلال المنحى يتبين من القيم أن إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة كان متذبذبا بعض الشيء بين الزيادة والتراجع، الأمر الذي يظهر جليا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2):تطور إجمالي الناتج المحلي للفترة (1990-2018)

الوحدة :الدولار الأمريكي

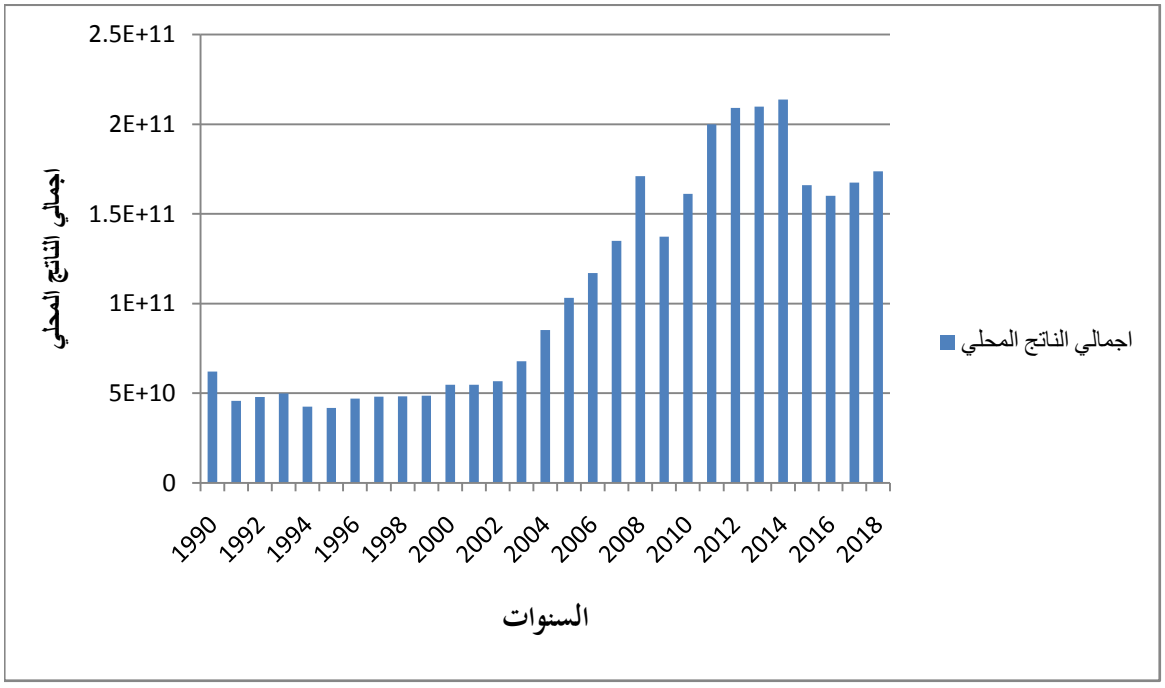

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد علىExcel 2010 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (02)

2-التحليل الاقتصادي:

نلاحظ من خلال الشكل أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نمو خلال الفترة 1990-1997 بعد أن كان متدهورا نتيجة للصدمة النفطية التي كانت سنة 1986, كانت المرحلة من 1998-2008 مرحلة استقرار للناتج المحلي الإجمالي, حيث شهد تراجعا نسبيا سنة 2009 الذي كان سببه تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب العالمي , إضافة لأسباب ترتبط بمخزون البلد من البترول وانخفاض الإنتاج.

ونلاحظ ارتفاع سريع في الفترة من 2010-2016 ودلك راجع لتزايد صادرات المحروقات المرتبطة بأسعار النفط , وبالتالي فان الاقتصاد الجزائري مرهون بسعر النفط وتقلباته.

المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة

تعريف السلسة الزمنية:

هي عبارة عن سلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن، بحيث أن لكل قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها، يكون متغير الزمن t متغيرا مستقلا تقابله قيمة tإحصائية مرتبطة بـ y1 .

وتعرف أيضا بأنها مجموعة من المشاهدات أخذت على فترات زمنية نتيجة تعقّب هذه الظاهرة لفترة زمنية طويلة نسبيا وبصورة متتابعة، وفي أغلب الأحيان تكون هذه الفترة الزمنية متتابعة .

والسلسلة الزمنية تتكون من متغيرين أحدهما مستقل وهو الزمن والآخر تابع وهو قيمة الظاهرة ويمكن كتابة العلاقة بين الزمن وقيمة الظاهرة في صورة دالة كما يلي : Y=F(T) أما قيمة الظاهرة فقد تتغير إما بالزيادة أو بالنقصان وهي لا تتزايد أو تتناقص ولكنها تتأرجح بين الزيادة والنقصان من وقت إلى آخر حسب الفترات الزمنية المأخوذة.

الفرع الأول: اختبار الإستقرارية

قبل دراسة أي نموذج قياسي قصير المدى "نموذج تصحيح الخطأ" أو طويل المدى "علاقة التكامل المتزامن"، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية "المتغيرات المستعملة في التقدير"، وذلك بالتحليل التقليدي للسلاسل المنحنى البياني ثم دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

أولا: اختبار جذر الوحدة بالاختبارات المناسبة

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة والتأكد من استقرارها أو عدمه- نستعمل اختبار الجذر الأحادي DFأو اختبار الجذر الأحادي الصاعدADF .

إذا استعملنا اختبار الجذر الأحادي DF للسلسلة، وهذا بتحديد درجة التأخير"p"باستعمال معياري " AIC"و "SCH"حيث نأخذ القيمة الصغرى، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة .إن اختبارات الجذور الأحادية تمكننا من الكشف عن مركبة الاتجاه العام، وتسمح لنا بمعرفة الطريقة المثلى والجيدة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات البد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة.

1- النموذج TS (Stationary Trend):

هذه النماذج غير مستقرة و تبرز عدم استقراريه تحديدية (déteministe) ،و تأخذ الشكل :

$$Y_t=f(t)+\varepsilon_t$$

حيث:

$f(t)$:دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية). و ε_t : شوشرة بيضاء .

النموذج الأكثر انتشار $y_t= a_0+a_1t+ \varepsilon_t$، هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطة $E(Y_t)$ متعلق بالزمن، لكننا نستطيع جعله مستقر بعد تقدير المعالم ($\hat{a}_1$ $\hat{a}_2$)بطريقة المربعات الصغرى (MCO) ، ونطرح المقدار$\hat{a}_0+\hat{a}_1t$ من y_t أي $y_t - \hat{a}_0-\hat{a}_1t$.

2-النمودج DS (Différence-Stationnary)

هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم إستقرارية عشوائية Stochastique و تأخذ الشكل التي :

$$X_t=x_{t-1}+\varepsilon_t$$

ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي : $(1-B)^{\alpha} x_t= \beta+\varepsilon_t$

β: ثابت حقيقي .

B: معامل التأخير.

α: درجة الفروقات.

في غالب الأحيان تستعمل الفرو قات من الدرجة الأولى في هذه النماذج أي: $\alpha=1$ وتكتب

$(1-B)^{\alpha} x_t= \beta+\varepsilon_t \iff x = x_t+ \beta_+ \varepsilon_t$ وتأخذ هده النماذج شكلين:

- إذا كان $\beta=0$: يسمى نموذج(DS) بدون المشتقة ويكتب $x_t=x_{t-1} + \varepsilon_t$
- إذا كان $\beta \neq 0$ يسمى نموذج(DS) بالمشتقة ويكتب $x_t=x_{t-1}+\beta + \varepsilon_t$

3- اختبار ديكي- فولر Dickey-Fuller (DF) test:

تعمل اختبارات ديكي- فولار (1979) Fuller-Dickey ,على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت حديدية (deterministic)أو عشوائية (Stochastic).

$|\phi|<1$: السلسلة y_t مستقرة, والمشاهدات الحالية لها وزن اكثر من المشاهدات الماضية.

$|\phi|=1$: السلسلة y_t غير مستقرة, والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية.

$|\phi|>1$: السلسلة y_t غير مستقرة, والمشاهدات الحالية لها وزن أقل من المشاهدات الماضية.

يعتبر اختبار (DF) من أهم اختبارات الاستقرارية, ويعتمد هدا الاختبار علي ثلاث نماذج:

$$(1): \Delta y_t = \hat{\phi} y_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t$$

$$(2): \Delta y_t = \tilde{\phi} y_{t-1} + \tilde{c}_1 + \tilde{\varepsilon}_t$$

$$(3): \Delta y_t = \bar{\phi} y_{t-1} + \bar{c}_2 + \bar{b}_t + \bar{\varepsilon}_t$$

*** صياغة فرضية الاختبار:**

- الفرضية الصفرية : $H_0: \phi = 1$, إذا كانت $|\tau_c| < |\tau_t|$,تكون السلسة الزمنية غير مستقرة.
- الفرضية البديلة: $H_1: \phi \neq 1$, إذا كانت $|\tau_C| > |\tau_T|$, يكون القرار استقرار السلسلة الزمنية.
- فإذا كانت الفرضية H_0 محققة في أحد النماذج الثلاثة فالسلسة غير مستقرة لأسباب إحصائية .

4.اختبار ديكي فولر المطور:

في النماذج السابقة كان εt عبارة عن صدمات عشوائية افتراضية,ادا اهملنا الاخطاء لذلك فان اختبار ديكي- فولار المطور"ADF" عام 1981 عمل على ادراج هده الفرضية, لذلك فان الاختبارات تتركز على الفرضية $H_1 : |\emptyset| = 1$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى (MCO) مع العلم أن الاختبار يرتكز على النماذج الآتية:

$$(4): \Delta y_t = \hat{\emptyset}\, y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \hat{\varphi}_j \,.\Delta y_{t-j+1} + \hat{\varepsilon}_t$$

$$(5): \Delta y_t = \tilde{c}_1 + \tilde{\emptyset}.\, y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \tilde{\varphi}_j \,.\Delta y_{t-j+1} + \tilde{\varepsilon}_t$$

$$(6): \Delta y_t = \bar{c}_2 + \bar{b}_t + \bar{\emptyset}.\, y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \bar{\varphi}_j \,.\Delta y_{t-j+1} + \bar{\varepsilon}_t$$

صياغة الفرضية الاختبار:

الفرضية الصفرية : $H_0 : \emptyset = 1$, اذا كانت $|\tau_c| < |\tau_t|$, تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرضية البديلة: $H_1 : \emptyset \neq 1$, إذا كانت $|\tau_c| > |\tau_t|$, يكون القرار استقرار السلسلة الزمنية.

حيث يمثلp فترة التأخير وتحدد بأقل قيمة للمعايير: (AC) Akaike, (HQ) Hannan-Quinn (SC) Schwarz

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص DF, بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوات الزمنية Δy_{t-j+k}, حيث: $\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$, $\Delta y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$,.....الخ, ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوات الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذات

5.اختبار فيليب – بيرون:

يقوم هذا الاختبار على تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي- فولر وذلك للأخذ بعين الاعتبار مشكلة تغير تباين الحد العشوائي . ويتم في أربع خطوات:

- تقدير النماذج الثالثة الأساسية لاختبار ديكي- فولر باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية مع حساب الإحصاءات المرتبطة بها.

- تقدير تباين المدى القصير: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} e_t^2$ حيث e_t يمثل باقي التقدير.

- تقدير معامل التصحيح : $s^2{}_t$ (المسمى بالتباين طويل المدى) المحدد انطلاقا من بنية التباينات المشتركة لبواقي النماذج المقدرة مسبقا، حيث :

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{1}\left(1 - \frac{i}{1+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\, e_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ولتقدير هذا التباين يجب تحديد عدد التأخيرات 1(troncature de Newey- West) المقدر بدلالة عدد المشاهدات n : $1 \approx 4\left(n/100\right)^{2/9}$

حساب إحصائية فليبس – بيرون pp :

$$t_{\hat{\emptyset}}^{*} = \sqrt{k} \times \frac{\left(\hat{\emptyset} - 1\right)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$. تقارن هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماك كينون. فإذا تبين أن PP أكبر من القيمة المجدولة فنقول عن السلسلة أنها تحتوى على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

الفرع الثاني: اختبار علاقة التكامل المتزامن

بعد القيام بدراسة خصائص السلاسل الزمنية واستخلاص أن كل السلاسل مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة (I) وتنموا بنفس الوتيرة الاتجاه على المدى الطويل, وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بينها لذا نقوم باختبار جوهانسون:

أولا: طريقة 1990 جوهانسن

تمكننا هذه الطريقة من معرفة العدد الكلي لمتجهات التكامل المشترك (عدد العلاقات التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات), يعتمد هدا المنهج على طريقة الامكانية العظمى لتقدير عدد المتجهات المتكاملة في نموذج (var(k)) الذي يحتوي على سلاسل زمنية مستقرة ويكتب على النحو التالي:

$$\Delta x_t = \Gamma_1 \Delta x_{t-1} + \ldots + \Gamma_{k-1} \Delta x_{t-k-1} + \Pi x_{t-k} + c + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ: يمثل الفروق من الدرجة الأولى.

x_t: يمثل متجه يحتوي على متغيرات الدراسة.

c: متجه من الثوابت.

ε_t: يمثل متجه بواقي التقدير والذي يتبع التوزيع الطبيعي.

k: يمثل عدد الفجوات الزمنية المدرجة في النموذج.

يحتوي Γ_i حيث $\Gamma_i = (I - \phi_1 - \phi_2 - \cdots .. - \phi_i)$ على معلمات المصفوفة في المدى القصير, كما تحتوي المصفوفة Π على معلومات عن العلاقة التوازنية في المدي الطويل بين متجه المتغيرات محل الدراسة.

وحسب منهج جوهانسن فان المصفوفة Π يمكن كتابتها على النحر التالي: $\Pi = \alpha\hat{\beta}$, حيث β تمثل متجهات التكامل المشترك r.

وα مصفوفة تحتوي على سرع التعديل نحو التوازن من اجل كل شعاع للتكامل المشترك. وقد استعمل جوهانسن أسلوب الإمكانية العظمي لتقدير α وβ وتحديد اختبارين للكشف عن وجود وعدد متجهات التكامل المشترك.

الأول اختبار الاثر وذلك لاختبار فرضية العدم H_0 بوجود عدد من المتجهات تساوي على الاكثرr, في المقابل فرض البديل H_1 بان عددها يتجاوزr.

وتحسب إحصائية الأثر انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -T\sum^{p} \ln(1-\hat{\lambda}_i)$$

ويتم رفض فرض العدم عندما يتبين أن λ_{trace} المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى دلالة معين. والاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوى لاختبار فرضية العدم H_0 بان عدد متجهات التكامل المشترك تساري r, في مقابل الفرض البديل H_1 بان عددها يساوي r+1. ويتم حساب إحصائية انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\lambda_{max}\ (r, r+1) = -T\ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

ويتم رفض فرض العدم في حالة ما اذا تبين ان λ_{max} المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة وذلك عند مستوى دلالة معين.

الفرع الثالث: دراسة السببية

أولا: السببية حسب مفهوم غرنجر

حسب مفهوم غرنجر للسببية فانه يمكن القول أن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان توقع هذا الأخير الذي يعتمد بشكل كبير على ماضي X إضافة إلى ماضيه هو أحسن من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضية. ويشتمل اختبار غرنجر على تقدير الزوج التالي من الانحدارات:

$$y_{t=}\ c_{1+}\sum_{i=1}^{n}\alpha_i\, y_{t-i} + \sum_{j=1}^{m}\beta_j\, X_{t-j} + \mu_{1t} \dots\dots\dots 1$$

$$X_t = c_2 + \sum_{i=1}^{p}\lambda_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{q}\delta_j\, y_{t-j} + \mu_{2t} \dots\dots..2$$

يمكن تمييز أربع حالات:

سببية أحادية الاتجاه من X_t نحو Y_t: وهذا يعني أن معلمات المتغير X_t المبطأ في المعادلة 1 تختلف إحصائيا عن $\left(\sum_{j=1}^{m}\beta_j \neq 0\right)$ أي ، ومعلمات المتغير Y_t المبطأ في المعادلة 2 لا تختلف إحصائيا عن 0 أي $\left(\sum_{i=1}^{q}\delta_j = 0\right)$.

تغذية استرجاعية أي X_t يسبب Y_t, و Y_t يسبب X_t: ويعني هذا أن جميع المعلمات للمتغيرين المبطئين في المعادلتين 1 و2 تختلف إحصائيا عن 0 .

لا توجد سببية بين المتغيرين X_t و Y_t : ويعني هذا أن جميع المعلمات للمتغيرين المبطئين في المعادلتين 1 و2 لا تختلف إحصائيا, أما بالنسبة للخطوات المتبعة في اختبار السببية لـ غرنجر فيمكن توضيحها في ما يلي:

1.نقوم بتقدير صيغة انحدار المتغير Y_t على مبطأته Y_{t-j} ومتغيرات أخرى إن كان يعتقد أن لها تأثير على Y_t فقط واستبعاد مبطئات المتغير X_t و تسمى بالصيغة المقيدة، وانطلاقا من هذه الصيغة يمكن الحصول على مجموع مربعات البواقي المقيدة RSS_R.

2.نقوم بتقدير صيغة انحدار Y_t على مبطأته Y_{t-1} ومتغيرات أخرى إن كان يعتقد أن لها تأثير على Y_t بالإضافة إلى مبطئات المتغير X_t و تسمى هذه الصيغة بالصيغة غير المقيدة وانطلاقا منها يمكن الحصول على مجموع مربعات البواقي غير المقيدة RSS_{UR}.

3.اختبار فرض العدم والذي ينص على عدم وجود علاقة سببية تتجه من المتغير X_t نحو المتغير Y_t أي: $H_0: \sum \beta_j = 0$. ولاختبار هذا الفرض يجب حساب إحصائية فيشر F_c من العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{(RSS_R - RSS_{UR}) / m}{RSS_{UR} / (n-k)}$$

والتي تتبع توزيع فيشر مع m و n-k درجات حرية، حيث m يمثل عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير X ، و K هو عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة. فإذا تجاوزت قيمة فيشر المحسوبة F_C القيمة الجدولية F_t عند مستوى دلالة مختار نرفض فرض العدم ونقول أن المتغير X_t يسبب المتغير Y_t .

. 4. يمكننا إعادة نفس الخطوات السابقة على النموذج 2 وذلك قصد معرفة ماذا كان المتغير Y_t يسبب المتغير X_t .

كما يمكن تسجيل بعض الأشياء المهمة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء إجراء هذا الاختبار وهي :

يجب أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة مستقرة .

تحديد عدد الفجوات الزمنية المختارة في اختبار السببية، يمكن استعمال احد المعيارين الأكثر استعمالا Akaike أو Schwarz.يجب أن يكون حدي الخطأ في النموذجين μ_{1t} و μ_{2t} غير مرتبطين.

الفرع الرابع: طرق تقدير النماذج بوجود التكامل المتزامن

اولا: التقدير القائم على الانحدار الستاتيكي

من اجل ذلك نقترح طريقة انجل وغرنجر بمرحلتين:

1. ففي المرحلة الاولى: نقوم بتقدير شعاع التكامل المتزامن, وليكن ($\hat{\alpha}_0$, $\hat{\alpha}_1$) =$\hat{\alpha}$ اي علاقة المدى الطويل (الخاصية الستاتيكية).

$$y = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 * x_t + z_t$$

z_t: خطأ انها التوازن ونفرض عبارة عن$AR_{(1)}$:

$$z_t = \ell^* z_{t-1} + U_t$$

تحليل انجل وغرانجر قائم على أساس متغيرين اثنين على عينة تحتوي على 100 مشاهدة, أنجل ريبو(1987) وفيليبس واولياريس (1990), يقترحون على التوالي اختبارات تصل حتى إلى خمس متغيرات متكاملة تزامنيا ولمختلف العينات T=(50,100,200,500)

ففي فرضية التكامل المتزامن يعني أن مسارات السلاسل الزمنية تتباعد فيما بينها وبالتالي لا توجد علاقة فيما بينها في المدى الطويل.

2.ففي المرحلة الثانية: نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد استبدال مقدرات $(\hat{z}_t)$ خلال المرحلة وإدخالها كمتغيرة في نموذج تصحيح الخطأ.

بحيث $(\beta \hat{z}_{t-1})$عبارة عن التصحيح الذي يسمح لنموذج تصحيح الخطأ أن يطابق أو يتعادل مع هدف المدى الطويل.

ثانيا: التقدير الكامل للنظام الآني

عكس التقدير السابق، فإن طريقة المعقولية العظمى لجوهنسون تسمح بتقدير النماذج الآنية حيث نأخذ بعين الاعتبار الارتباطات الذاتية لأخطاء الانحدار الستاتيكي لأنها تسمح باختبار أكثر من شعاع التكامل المتزامن .يقترح جوهنسون طريقة المعقولية العظمى المقيدة مسبقا بفرض عدد الجذور الأحادية القائمة على تقدير نموذج الانحدار

$$\Delta x_t = \mu + \pi * x_{t-1} + \sum^{k} \tau_j * \Delta x_{t-j} + l_t \dots\dots\dots 01$$

نفترض في الأول ان المصفوفة(π)يمكن الحصول عليها بتقدير علاقة الانحدار Δx_tو x_{t-1}على Δx_{t-j}و باستخدام بواقي هذان الانحداران (ι_{0t}, ι_{1t}) على التوالي، وبما أن (π) مصفوفة معاملات الانحدار(ι_{0t}) على (ι_{1t})وإذا كان $P(\pi)= n$

$$\hat{\pi}=s_{01}^* * s_n^{-1}$$

$$s_{ij} = T^{-1*} \sum^{T} \ell_{it}^* \ell'_{jt} \qquad (i,j=0,1) \quad \text{مع}$$

نفترض الآن أن: $P(\pi)= n$ حيث $0< r<n$: نذكر أن $\pi = \alpha^* \beta'$ وكون (α, β)

مصفوفاتان من الرتبة $(n^* r)$, إذا كانت (β) معرفة مسبقا, فإن تقدير (α) يمكن الحصول عليه بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على النموذج (17,3) ,ولتكن :

$$\hat{\alpha}(\beta) = S_{01}^* \beta^* \left(\hat{\beta}^* S_{11}^* \beta\right)^{-1}$$

ومصفوفة التباينات المشتركة للأخطاء ℓ_t مقدرة ب :

$$\Omega(\beta) = s_{00} - \hat{\alpha}^* \acute{\beta}^* s_{11}^* \beta^* \alpha^{1t} = s_{00} - s_{01}^* \beta^* \left(\acute{\beta}^* s_{11}^* \beta\right)^{-1^*} \beta^* \acute{\beta}^* s_{01} \ldots\ldots 02$$

وبنفس الطريقة المماثلة لتطبيق المعقولية العظمى بمعلومات محدودة على نظام المعادلات الآنية, نحصل على مقدر المعقولية العظمى (β) بتدنئه محدد مصفوفة التباينات المشتركة للبواقي

$$\left|s_{00} - s_{01}^* \beta^* \left(\acute{\beta}^* s_{11}^* \beta\right)^{-1^*} \acute{\beta}^* s_{01}\right| = \frac{|s_{00}|^* \quad |\acute{\beta}^* s_{11}^* \beta - \acute{\beta}^* s_{10}^* s_{00}^* s_{01}^* \beta|}{|\acute{\beta}^* s_{11}^* \beta|} \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

يفرض تعديل

$$\acute{\beta}^* s_{11}^* \beta = Ir$$

شعاع (المقومة) (r)يمكن إثبات أن تدنئه العبارة (20) تفضي أن يكون شعاع التكامل المتزامن مقدار بواسطة

(قيم الذاتية الأكثر أهمية في النظام: rتتناسب مع)

$$|z^* s_{11} - s_{10}^* s_{00}^{-1^*} s_{01}| = 0 \ldots\ldots\ldots 04$$

ويفرض جوهانسون طريقة مستخلصة من طريقة المعقولية العظمى في حالة فرض قيود على مصفوفة التكامل المتزامنة (β)، وعلى مصفوفة التعديل (α) أو على الاثنين معا, وبالتالي يمكن انشاء اختبارات المعقولية العظمى التي تتبع قانون توزيع x^2: اختبارات " والد "(WALD)على القيود المفروضة على (α) و(β) التي تتبع نفس التوزيع x^2.

من معرفة كيف تفرض فرضيات التكامل المتزامن أولا نفرض قيود على تعريف النظام الآتي لدينا ثلاث حالات:

r=0 أي غياب التكامل المتزامن وبالتالي $(\pi = 0)$والنموذج معرف

r=n (كل المتغيرات $y_t \longrightarrow 0$ والمصفوفة (π)غير مقيدة والنموذج معرف إذا وفقط إذا وجد: $\frac{n^*(n-1)}{2}$ قيد إضافي. (فرض)* $(0 < r < n)$ في هذه الحالة المصفوفة (π) تقبل التحليل $(\pi = \alpha^* \acute{\beta})$يلزم فرض التكامل المتزامن أن تمثيل المصفوفة (π)ب : $(z^* n^* r)$ معامل وبالتالي فرضية التكامل المتزامن تفرض قيود وإذا كان: $(r < {}^{n}/_{2})$أي من أجل $(r < {}^{n}/_{2})$.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

فيما يلي سنتطرق إلى صلب الدراسة التطبيقية وهي اختبار العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي مستخدمين أدوات إحصائية للدراسة التي سبق وتناولناها في المبحث الأول، حيث سنتناول في المطلب الأول عرض النتائج بشكل متسلسل مستخدمين في ذلك الجداول نظرا لسهولتها في التحليل، أما المطلب الثاني سنتطرق إلى مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها في المطلب الأول.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة التطبيقية

إن القيام بدراسة أي ظاهرة اقتصادية والتوصل إلى نتائج دقيقة وواقعية يفرض اللجوء إلى أساليب قياسية حديثة في معالجة السلاسل الزمنية، أي استخدام اختبارات الاستقرارية، التكامل المشترك، السببية، نماذج تصحيح الخطأ على البيانات المستعملة، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف Spurious" Regression " رغم الحصول على قيمة مقبولة لR^2 وقيم ذات دلالة إحصائية لكل من t وF.

الفرع الاول: دراسة استقرارية المتغيرات

أولا: عرض المتغيرات والبيانات

تتمثل متغيرات الدراسة في :

إجمالي الناتج المحلي ويرمز له بDLGDP

إجمالي النفقات العمومية ويرمز لهDLDEP

إذ تمثل جميع البيانات المعبرة عن متغيرات الدراسة سلاسل زمنية لمعطيات سنوية خاصة بالاقتصاد الجزائري معبر عنها بالدولار الأمريكي للفترة الممتدة بين سنتي 1990و2018، تم الحصول عليها من مؤشر التنمية العالمية بتاريخ 2019/12/20 .

لمعرفة استقرارية السلسلة نقوم بالخطوات التالية:- دراسة الشكل البياني السلسلة؛

- دراسة الارتباط الذاتي للسلسلة؛

-اختبار جذر الوحدة بالاختبارات المناسبة.

ثانيا: دراسة الشكل البياني للسلسلتين DLGDPوDLDEP: يتضح من خلال الملحق رقم (2) ان السلسلتين GDPوDEP غير مستقرتين, لذلك نلجأ للسلسلتين DLGDP وDLDEP من خلال دراسة الشكلين البيانيين لكل من سلسلتي الدراسة تبين لنا أنهما مستقرتين وبالتالي فهي تتغير حول متوسطها الحسابي، لذلك فهو مؤشر على الإستقرارية.ملحق رقم(3).

ثالثا: اختبار جذر الوحدة

إن أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات السببية والتكامل المتزامن، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، وإلا فإنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، لذلك سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسعADFفي المستوى والفروقات الأولى.

1-اختبار ديكي فولر الصاعدADF :للقيام باختبار ديكي فولر الصاعد على كل متغيرة نستعمل طريقة "OLS "لتقدير النماذج القاعدية الثالثة لكل متغيرة. بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09 تحصلنا على النتائج المدرجة في الجدول أسفله من خلال الملحق(4).

الجدول رقم(2-3):النتائج النهائية لاختبار جذر الوحدة

نوع الاختبار	طبيعة الاختبار	مستويات الاستقرارية			
		ADF			
		عند المستوي		الفرق الاول	
		GDP القيمة المحسوبة القيمة المجدولة الاحتمال	DEP القيمة المحسوبة القيمة المجدولة الاحتمال	GDP القيمة المحسوبة القيمة المجدولة الاحتمال	DEP القيمة المحسوبة القيمة المجدولة الاحتمال
ADF	وجود قاطع فقط	-0.5139 -2.9718 0.8741	0.1516 -2.9718 0.9641	-4.8261 -2.9762 0.0006	-4.1822 -2.9762 0.0031
	به قاطع واتجاه عام	-2.0583 -3.5806 0.5454	-2.4322 -3.6032 0.3556	-4.7160 -3.5875 0.0042	-4.0269 -3.5875 0.0199
	بدون قاطع وبدون اتجاه عام	0.7698 -1.9533 0.8743	1.6345 -1.9533 0.9720	-4.5976 -1.9538 0.0001	-3.6773 -1.9538 0.0007

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا علي مخرجات برنامج Eviews09

1.من طريقة " OLS"فإننا نحصل على القيمة المحسوبة التي تخضع لتوزيع ستيودنت، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية ستيودنت الجدولية، فإننا نقبل فرضية العدم. أي وجود جذر أحادي .

2. أما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من إحصائية ستيودنت الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة، ومنه فإن السلسلة مستقرة .

3. بالنسبة لمتغيرة إجمالي النفقات العمومية نلاحظ أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى وعند إجراء الفرق الأول أصبحت مستقرة .

4. بالنسبة لمتغيرة إجمالي الناتج المحلي نلاحظ أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى وعند إجراء الفرق الأول أصبحت مستقرة . منه السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة الأولى I(1)عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الثاني: تقدير النموذج الخطي البسيط إجمالي الناتج المحلي بدلالة إجمالي النفقات العمومية.

سنحاول تقدير معادلة خط انحدار إجمالي الناتج المحلي على النفقات العمومية وتكون معادلة خط الانحدار على النحو التالي:

$$GDP= \alpha +\beta DEP +\varepsilon_t$$

حيث :α وβ معالم النموذج مقدرة بطريقة المربعات الصغرى, وε_tتمثل سلسلة البواقي أو الأخطاء , وبالاستعانة ببرنامج " Eviews09 " تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم (5).

1- **التحليل والاختبارات الإحصائية :**

يمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

$$GDP = 9487822811.05 + 0.957429587134*DEP$$

من خلال نتائج التقدير تبدو معالم النموذج معرفة ومقبولة إحصائيا (prob=0.000, t-stat=22.69)معامل التحديد (R^2=0.95) يعني 95% من حقيقة إجمالي الناتج المحلي تفسر في هذا النموذج بدلالة النفقات العمومية والباقي تفسره متغيرات أخري لم تدرج في هذا النموذج وهي نسبة ضعيفة جدا تضعف من قدرة هدا النموذج من تفسير إجمالي الناتج المحلي بدلالة النفقات العمومية.

والنموذج مقبول إحصائيا بشكل عام لأنprob(F-stat)=0.000،إلا أن (DWstat=0.45)وهي قيمة تقترب من الصفر مما يدل علي احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الفرع الثالث: الارتباط بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي.

باستخدام السلاسل الأصلية للمتغيرتين:(DEP, GDP) نحصل على الجدول التالي الذي يبين العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي .

جدول رقم(2-2):الارتباط بين السلسلتينDEP, GDP

Correlation	GDP	DEP
GDP	1.000000	
DEP	0.974766	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد علي مخرجات" Eviews09 "

من خلال الجدول: نلاحظ أن العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو الاقتصادي معبرا عنه بإجمالي الناتج المحلي علاقة طردية ايجابية قوية أي أنها تقترب من الواحد وتساوي(0.97)أما القيمة(1)فهي تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

الفرع الرابع: اختبار علاقة التكامل المتزامن

بما أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بينها لذا نقوم باختبار انجل وغرنجر. وتكون بمرحلتين :

1-المرحلة الأولى :نقوم بتقدير النموذج الأصلي وندرس استقرارية بواقي النموذج وتكاملها.والنتائج الموضحة في الجدول أدناه تم التحصل عليها من الملحق رقم(6)

جدول رقم(2-4):النتائج النهائية لاختبار بواقي النموذج

	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	الاحتمال
وجود قاطع فقط	-1.75	-2.97	0.392
به قاطع واتجاه عام	1.64	3.58	0.74
بدون قاطع واتجاه عام	1.79	1.95	0.06

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات Eviews09

يتضح من خلال الجدول رقم (2-4) أن بواقي النموذج مستقرة عند المستوي, ومتكاملة من نفس الدرجة.

2-المرحلة الثانية : نموذج تصحيح الخطأ ECM

نحول جميع المتغيرات إلى الفرق الأول, ثم نقوم بتقديرها, لتفادي إشكالية عدم ثبات التباين ندخل اللوغاريتم. الملحق رقم (7).

أ-في الاجل القصير: احتمال DLDEP هو(0.000)وهو اقل من (0.05) فهي معنوية .

ب-في الاجل الطويل: احتمال U(-1) اقل من (0.05) وقيمته سالبة حيث قدرت ب($-2.45^{E}-12$) وهدا دليل على وجود علاقة في الاجل الطويل بين المتغير التابعDLGDP والمتغير المستقل DLDEP.

R^2=0.7181اي(71%)من التغير في DLGDP يفسره المتغير DLDEP.

الفرع الخامس: هل النموذج يحتوي على مشاكل:

ويختبر النموذج من خلال ثلاث اختبارات احصائية

1- توزيع البواقي: ومن خلاله نكتشف هل البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ام لا, وذلك بطريقتين ملحق رقم(8).

طريقة الاولى: من خلال الشكل.

ويكون ذلك من خلال معيارين الالتواء Skewness قيمته (0.117938) وهي تقريبا 0 والتفلطح kurtosis حيث بلغت قيمته(2.862466) وهي تقترب من 3 وهدا دليل على انها تتوزع توزيع طبيعي.

طريقة الثانية: من خلال الاحتمال prob-J . B قيمته(0.9574) وبما انها اكبر من 5% ادا فهي تتوزع توزيع طبيعي.

2-اختبار ثبات التباين: من خلال الملحق رقم(9)

نلاحظ ان Prob-F=0.2519 وهي قيمة أكبر من (0.05) ومنه نقبل فرض العدم الذي يقر بثبات تباين البواقي.

3-اختبارالارتباط الذاتي: من خلال الملحق رقم (10) نلاحظ ان Prob=0.5064 فهو أكبر من 5%,ومنه نقبل فرض العدم الدي يقر بعدم وجود ارتباط ذاتي.

ومنه نستنتج من خلال هذه الاختبارات ان النموذج لا يحتوي على اي مشاكل.

الفرع السادس: دراسة السببية

1-نقوم في البداية بتحديد عدد الفجوات الزمنية المختارة في اختبار السببية على السلاسل المستقرة وندخل أقصى تأخير p=4فنحصل على الملحق رقم(11).

لتحديد درجة التأخير نعتمد على المعيارين AICو SCH وبما ان الرمز(*) ظهر في المعيارين عند قيمة P مختلفة فنختار اقل قيمة بينهما وهي قيمة AIC=38.02 وهي اقل من SCH=38.29 ومنه درجة التأخير هي P=1 .

2-بعد الحصول على التأخيرات نقوم بإجراء هذا الاختبار على VAR ونحصل على الملحق رقم(10):- بما ان Prob=0 .52 وهو اكبر من 0.05نقبل عدم وجود السببية بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام عند مستوى معنوية 05%.

-وبما ان Prob=0.49 وهو اكبر من0.05نقبل عدم وجود السببية بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام عند مستوى معنوية.

ومنه نستنتج أن النفقات العمومية لا تؤثر في النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة التي توصلنا اليها

- من خلال تقدير النموذج يتضح أن المعالم معرفة والنموذج مقبول إحصائيا؛
- يوجد علاقة ارتباط ايجابية قوية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي؛
- سلسلتي كل من النفقات العمومية والنمو الاقتصادي مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة الاولي I(1)؛
- بواقي النموذج مستقرة عند المستوي؛
- يوجد علاقة طويلة الاجل بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي؛
- النموذج لا يحتوي على مشاكل قياسية؛
- عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات في الاتجاهين بمعني أي منهما لا يتسبب في الاخر.

خلاصة الفصل الثاني

بعد تعرضنا لبعض المفاهيم المتعلقة بالاستقرار, التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في هدا الفصل , تعرفنا علي انه لدراسة اي علاقة بين المتغيرات لابد من توفر شرط الاستقرارية لسلسلة كل متغيرة في شكلها الاصلي والا فيجب تعديلها بواسطة الفروق لكي تصبح مستقرة, وذلك لتوفر خاصية التكامل المشترك بين المتغيرين يستوجب ان تكون هتين المتغيرين متكاملين من الدرجة الاولي وبواقي معادلة الانحدار بينهما متكاملة من الدرجة صفر, وان هدا الانحدار يكون صالحا اذا وجد التكامل المشترك بين هتين المتغيرين.

وفي دراستنا التطبيقية للمتغيرات خلال فترة الدراسة, وباستعمال برنامج Eviews09 توصلنا الى:

استقرارية السلاسل عند المستوي وذلك بعد اجراء الفرق الأول, وهي متكاملة من الدرجة الأولى, مما يسمح لنا بالتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك, مما يسمح لنا أيضا بصياغة نموذج تصحيح الخطأ على النمو الاقتصادي والنفقات العمومية, وكانت نتيجة دراستنا لنموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي حسب معطيات دراستنا في الجزائر.

خاتمة

خاتمة

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة والتي تصب في اطار الدراسات الاقتصادية الكلية لدراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي, حيث أنه من خلال الفصل الأول تطرقنا لأدبيات الدراسة.

ومن خلال الفصل الثاني تناولنا التحليل القياسي حيث قمنا بدراسة علاقة النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة من 1990 الى 2018.

وقد خلصنا إلى النتائج التالية: فيما يخص الجانب النظري

ان للنفقات العمومية مجموعة من العناصر والتقسيمات, وإنه يمكن قياس النمو الاقتصادي وله عوامل تحدده, وتبين لنا كذلك ان العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي قد تكون ايجابية او سلبية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي, من خلال التقدير يتضح ان المعالم والنموذج معنويين, وانه توجد علاقة ارتباط ايجابية قوية بين المتغيرات, وان كل من سلسلتين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية مستقرتين ومتكاملتي من الدرجة الاولي, بواقي النموذج مستقرة عند المستوي, وتوجد بين المغير المستقل والتابع علاقة طويلة الاجل, وكذلك استنتجنا عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين.

اختبار فرضيات الدراسة:

على ضوء النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة وكإجابة على الاشكالية المطروحة وفرضيات البحث توصلنا كخلاصة الى ما يلي:

- لا توجد علاقة سببية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.
- يوجد علاقة تكامل بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.
- هده الفرضية خاطئة حيث انه من خلال الدراسة تبين انه يوجد علاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

توصيات:

-يجب أن توزع النفقات بطريقة عادلة وكفؤة بين مختلف شرائح المجتمع.

-تحقيق العدالة في توزيع المنافع التي يولدها النمو الاقتصادي.

-ضرورة الاهتمام بالبيانات التفصيلية الخاصة بالنفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر إذا أرادت التقدم في مضمار التنمية.

-ضرورة اعطاء اهمية للدراسات القياسية للمساعدة في اتخاد القرارات المستقبلية.

آفاق الدراسة:

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل اليها, وكذا التوصيات والاقتراحات التي تم طرحها, ظهرت لنا العديد من الجوانب والاشكاليات المهمة لمواصلة البحث في دراستنا لأهميتها النظرية والتطبيقية, نذكر منها :

- تأثير النفقات العمومية والضرائب على خزينة الدولة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية.

- دور النفقات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- أثر الانفاق العمومي على تحفيز النمو.

قائمة المراجع

الكتب:

-حربي محمد موسى عريقات, **مبادئ الاقتصاد, التحليل الكلي**, دار وائل للنشر, طبعة أولى, الأردن, 2006.

- سوزي عدلي ناشر, **المالية العامة, النفقات العامة-الإيرادات العامة -الميزانية العامة**, منشورات الحلبي الحقوقية ط1, بيروت, لبنان 2006.

- منصور ميلا يوسف, **مبادئ المالية العامة**, منشورات الجامعة المفتوحة,ط1,طرابلس,1991.

-محمد خير العكام, **المالية العامة1الايرادات والنفقات**, منشورات الجامعة الافتراضية السورية, الجمهورية العربية السورية,2018.

- نائل عواملة, **الإدارة المالية في النظرية والتطبيق**, دار الفرقان, 1983.

- عبد المنعم فوزي, **المالية العامة والسياسة المالية** , دار النهضة العربية, بيروت.

- محمود حسين الوادي, زكريا أحمد عزام, **مبادئ المالية العامة**, الأردن, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, 2007.

- محمد أحمد السريتي, **مبادئ الاقتصاد الكلي**, مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع, طبعة أولى, جامعة الاسكندرية, 2008.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية, **اتجاهات حديثة في التنمية**, دار الجامعية, الاسكندرية,2000.

-محمود حسين الوادي, زكريا أحمد عزام, **مبادئ المالية العامة**, الأردن, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, 2007.

- عبد المطلب عبد الحميد, **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي(التحليل الكلي)**, مجموعة النيل العربية, القاهرة,2002.

مذكرات وأطروحات:

-حاكمي كريمة, **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية خلال 1970-2016** ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ,غير منشورة, العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي, جامعة أكلي محند أولحاج, بويرة

- بالعاطل عياش ,نوي سميحة , **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق تنمية البشرية المستدامة في الجزائر**, 2013.

-محمد عبد العزيز عجمية وآخرون, **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**, طبعة الثانية, دار الجامعية, الاسكندرية,2011

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية, **اتجاهات حديثة في التنمية**, دار الجامعية, الاسكندرية,2000.

- زكريا محمد, دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

- عبد المطلب عبد الحميد, **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي(التحليل الكلي)**,مجموعة النيل العربية, القاهرة,2002.

- سليماني فريدة, **دراسة اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر (2012-1970)**,مذكرة الماستر: غير منشورة , قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أكلي محند ألحاج , البويرة،2013 /2014.

- قندوسي طاوش, **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2012/1970),** أطروحة لنيل شهادة دكتوراة: غير منشورة, قسم علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة آلي بكر بلقايد, تلمسان, 2014/2013.

- بوعكاز إيمان , **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2011)**, لنيل شهادة دكتوراهLMD : غير منشورة, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الحاج لخضر باتنة, نوقشت في2015/10/29 .

- عدة أسماء, **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير: غير منشورة, كلية العلـوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير, جامعة وهران 2, 2015-2016.

- شين لامية, **دراسة السببية والتكامل المتزامن بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2016-1990)**, مذكرة ماستر :غير منشورة, قسم العلوم الاقتصادية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي 2017-2018.

- بن فاضل سامية, **النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2001–2016) دراسة تحليلية قياسية**, مذكرة ماستر:(غير منشورة), قسم العلوم الاقتصادية,كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم, 2018/2017.

- كريمة مدني, **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 1990- 2017**, ماستر:(غير منشورة), قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية, جامعة الشهيد حم لخضر-الوادي, 2019/2018.

مجلات:

- بري زين العابدين, **« العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة "1970-1998"»,** مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة، م15، ع2, جامعة الملك سعود – الرياض – المملكة العربية السعودية, قبل للنشر 1422/1/27هـ.

- غضابنة ليلية, **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة "2012–1990"**, المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية, المجلد2, العدد1, 2015, عمادة البحث العلمي, 2015.

محاضرات:

- معلم يوسف, **محاضرات في المالية العامة**, سنة ثالثة لمد, كلية الحقوق, قسم القانون العام, جامعة قسنطينة1.

- لوني نصيرة, ربيع زكريا, **محاضرات في المالية العامة**, كلية الحقوق, سنة ثانية قانون خاص وعام, 2013–2014.

مراجع باللغة الاجنبية:

- Arrous, j, <<les théories, de la croissance>>,éditions du seuil, paris,1999

- ALEX MINTZ, DEFENSE EXPENDITURES, ECONOMIC GROWTH, AND THE "PEACE DIVIDEND, **The American Political Science Review,** Vol. 84, No. 4 (Dec., 1990), American Political Science Association, 2014

- Dao Thi-Thieu Ha* and Nga Thi Hoang, Exchange Rate Regime and Economic Growth in Asia: Convergence or Divergence. **Risk Financial Manag,** , 13, 9, 2020

- Dahun Shisha Dkhar* and Utpal Kumar De , Public expenditure on agriculture and economic growth: a case study of Meghalaya, **Agricultural Economics Research Review**, 31 (2), Department of Economics, North Eastern Hill University (NEHU), Shillong-793022, Meghalaya, India, 2018

- Felix Gbenga Olaifa , Government Capital Expenditure and Private Sector Investment in Nigeria: Co-integration Regression and Toda-Yamamoto Causality Analysis ,**Journals.aijr,** ISSN: 2581-3358 Volume 6, Issue 1, 2020

- Juliana Arias-Ciro**, Bibliometric Study of the Efficiency of Public Expenditure on Education**, Magíster en Economía, Instituto Tecnológico Metropolitano, Medellín-Colombia, 2020

- Gregory N T Mankiw, Mark P. Taylor, Principes de l'économie, traduction de d'élise Tosi, édition de boeck, Belgique,2010

- Gustavo Canavire-Bacarreza, Identifying and disentangling the impact of fiscal decentralization on economic growth, **IDB WORKING PAPER SERIES**, IDB-WP-1037

- Lingxiao WANG , The relationship between public expenditure and economicgrowth in Romania: Does it obey Wagner's or Keynes's Law?, **Theoretical and Applied Economics,** Volume XXIII, No. 3(608), Autumn, (2016)

- Manh Vu Le, Foreign direct investment, public expenditure and economic growth: the empirical evidence for the period 1970–2001, **Applied Economics Letters**, 12, 2005

- Muhlis Bağdigen, Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Turkish Case**, Journal of Economic and Social Research**, 6 (1)

- Myeong Hwan Kim, The Economic Consequences of Government Spending in South Korea, **''The Economic**

Consequences of Government Spending in South Korea'', Volume 40, Issue 1, Myeong Hwan Kim and Yongseung Han and Heather L.R. Tierney and Eréndira Yareth Vargas López, February 05, 2020

- Nor Asmat Ismail, Government Expenditure on Human Capital Development, Culture and Economic Growth, **International Conference on Education and Social Sciences**, Istanbul, Turkey Proceedings of INTCESS14, 3-5 February 2014

- Nilofer Hussaini , Economic Growth and Higher Education in South Asian Countries: Evidence from Econometrics**, International Journal of Higher Education,** Vol. 9, No. 2, 2020

- Phouthakannha Nantharath ,Fiscal Decentralization and Economic Growth in Thailand: A Cross-Region Analysis **International Journal of Financial Research** Vol. 11, No. 1 **;** 2020

- Sheilla Nyasha, Ph.D THE IMPACT OF PUBLIC EXPENDITURE ON ECONOMIC GROWTH: A REVIEW OF INTERNATIONAL LITERATURE, **Folia Oeconomica Stetinensia,** Volume 19 (2019) Issue 2,DOI: 10.2478/foli-2019-0015,2019

- [1] Simplice A. Asongu, Foreign Direct Investment, Information Technology and Economic Growth Dynamics in Sub-Saharan Africa,2020/2/22 , WP/19/038.

الملاحق

ملحق رقم(1): معطيات احصائية حول متغيرات الدراسة للفترة من 1990-2018

DDEP	DGDP	DLDEP	DLGDP	DEP	GDP	السنوات
				6,3E+10	6,2E+10	**1990**
-2E+10	-1,6E+10	-0,37701	-0,30543	4,32E+10	4,57E+10	**1991**
4,11E+09	0	0,090989	0	4,73E+10	4,57E+10	**1992**
3,32E+09	4,23E+09	0,067749	0,088517	5,06E+10	4,99E+10	**1993**
-6,6E+09	-7,4E+09	-0,13928	-0,16045	4,4E+10	4,25E+10	**1994**
-1,1E+09	-7,8E+08	-0,02546	-0,01847	4,29E+10	4,18E+10	**1995**
1,28E+09	5,18E+09	0,02932	0,116866	4,42E+10	4,69E+10	**1996**
-6,4E+08	1,24E+09	-0,01467	0,025998	4,36E+10	4,82E+10	**1997**
4,59E+09	9885027	0,100162	0,000205	4,82E+10	4,82E+10	**1998**
-2,1E+09	4,51E+08	-0,04522	0,009323	4,6E+10	4,86E+10	**1999**
-2,9E+09	6,15E+09	-0,06503	0,119008	4,31E+10	5,48E+10	**2000**
3,58E+09	-4,3E+07	0,07978	-0,00078	4,67E+10	5,47E+10	**2001**
4,44E+09	2,01E+09	0,090867	0,036145	5,12E+10	5,68E+10	**2002**
6,95E+09	1,11E+10	0,127456	0,178739	5,81E+10	6,79E+10	**2003**
1,49E+10	1,75E+10	0,228585	0,228928	7,3E+10	8,53E+10	**2004**
6,29E+09	1,79E+10	0,082663	0,190189	7,93E+10	1,03E+11	**2005**
6,23E+09	1,38E+10	0,075598	0,12552	8,56E+10	1,17E+11	**2006**
1,95E+10	1,8E+10	0,204919	0,143101	1,05E+11	1,35E+11	**2007**
3,3E+10	3,6E+10	0,273613	0,236389	1,38E+11	1,71E+11	**2008**
-5,4E+07	-3,4E+10	-0,00039	-0,22012	1,38E+11	1,37E+11	**2009**
1,19E+10	2,4E+10	0,082554	0,16113	1,5E+11	1,61E+11	**2010**
2,99E+10	3,88E+10	0,182046	0,215717	1,8E+11	2E+11	**2011**
1,17E+10	9,05E+09	0,063222	0,044241	1,92E+11	2,09E+11	**2012**
1,23E+10	6,92E+08	0,062309	0,003304	2,04E+11	2,1E+11	**2013**
1,36E+10	4,05E+09	0,064571	0,019143	2,17E+11	2,14E+11	**2014**
-2,9E+10	-4,8E+10	-0,14483	-0,25322	1,88E+11	1,66E+11	**2015**
-5,4E+09	-5,9E+09	-0,02919	-0,03648	1,83E+11	1,6E+11	**2016**
2,33E+09	7,36E+09	0,012679	0,044948	1,85E+11	1,67E+11	**2017**
3,7E+08	6,37E+09	0,001996	0,037335	1,85E+11	1,74E+11	**2018**

الملحق رقم (2):شكل سلسلتين GDPوDEP

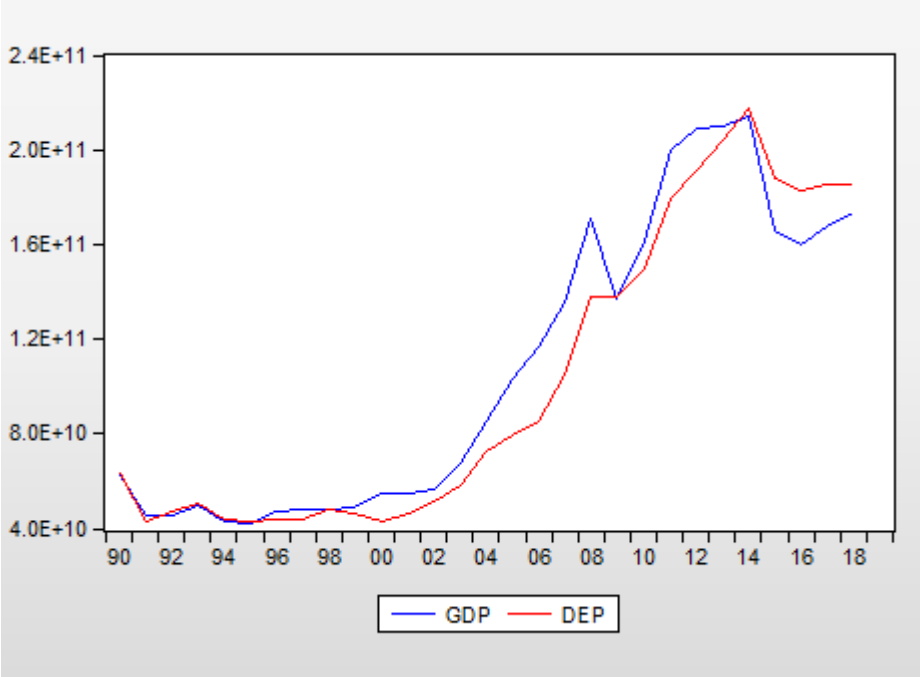

ملحق رقم (3): الشكل البياني للسلسلتين DLGDP وDLDEP

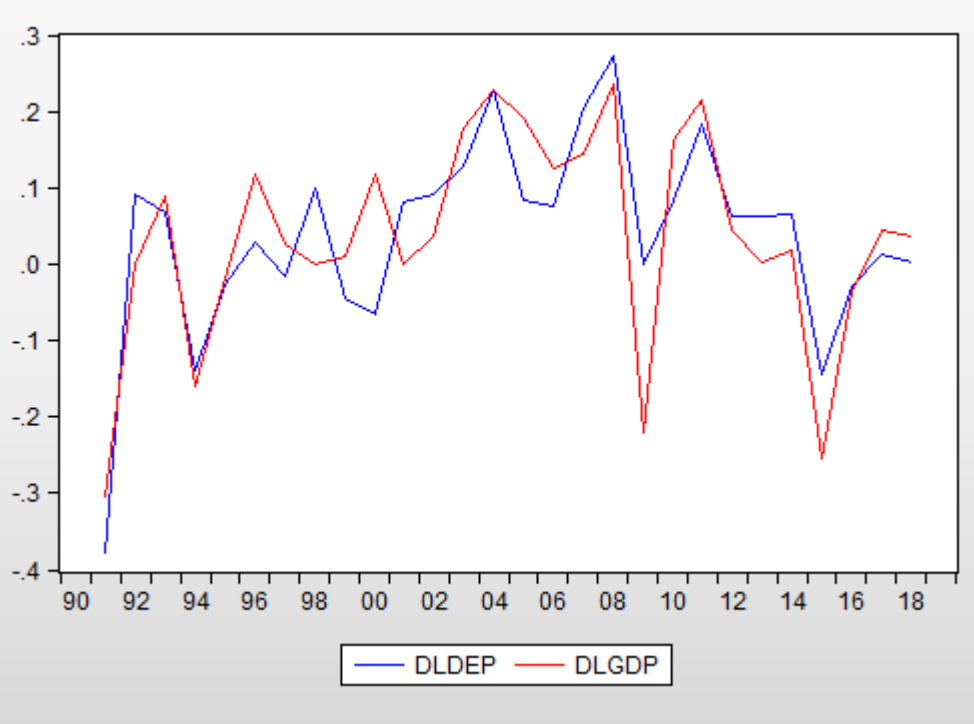

ملحق رقم(4): اختبار جذر الوحدة ADF

أولا: سلسلة GDP

ملحق(4-1): عند المستوي بوجود قاطع

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.513984	0.8741
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (4-2): عند المستوي بوجود قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.058367	0.5454
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (4–3): عند المستوي بدون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.769844	0.8743
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم(4–4):عند الفرق الأول بوجود قاطع

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.826112	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم(4–5): عند الفرق الأول بوجود قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.716071	0.0042
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم(4–6): عند الفرق الأول بدون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.597600	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانيا: سلسلة DEP

ملحق رقم(4–7): عند المستوي بوجود قاطع

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.151651	0.9641
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم(4–8): عند المستوي بوجود قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.432211	0.3556
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم(4–9): عند المستوي بدون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.634592	0.9720
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم(4–10): عند الفرق الأول بوجود قاطع

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.182283	0.0031
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم(4–11): عند الفرق الأول بوجود قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.026918	0.0199
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم(4–12): عند الفرق الأول بدون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.677394	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (5): تقدير النموذج الخطي البسيط

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/24/20 Time: 15:03
Sample (adjusted): 1990 2018
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.49E+09	5.07E+09	1.871531	0.0721
DEP	0.957430	0.042197	22.68963	0.0000

R-squared	0.950168	Mean dependent var	1.08E+11
Adjusted R-squared	0.948322	S.D. dependent var	6.25E+10
S.E. of regression	1.42E+10	Akaike info criterion	49.65847
Sum squared resid	5.45E+21	Schwarz criterion	49.75277
Log likelihood	-718.0479	Hannan-Quinn criter.	49.68801
F-statistic	514.8193	Durbin-Watson stat	0.454835
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (6):اختبار توزيع البواقي

ملحق رقم (6-1):عند المستوى بوجود قاطع

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.759942	0.3916
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (6-2):عند المستوى بوجود قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.649314	0.7466
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (6-3):عند المستوى بدون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.796289	0.0693
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (7): نموذج تصحيح الخطأ ECM

Dependent Variable: DLGDP
Method: Least Squares
Date: 07/23/20 Time: 22:37
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.001400	0.015301	-0.091475	0.9278
DLDEP	1.019930	0.130838	7.795346	0.0000
U(-1)	-2.45E-12	1.19E-12	-2.056508	0.0503

R-squared	0.718180	Mean dependent var	0.036779
Adjusted R-squared	0.695634	S.D. dependent var	0.139312
S.E. of regression	0.076857	Akaike info criterion	-2.192771
Sum squared resid	0.147677	Schwarz criterion	-2.050035
Log likelihood	33.69880	Hannan-Quinn criter.	-2.149135
F-statistic	31.85452	Durbin-Watson stat	1.966458
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (8): توزيع الطبيعي للبواقي

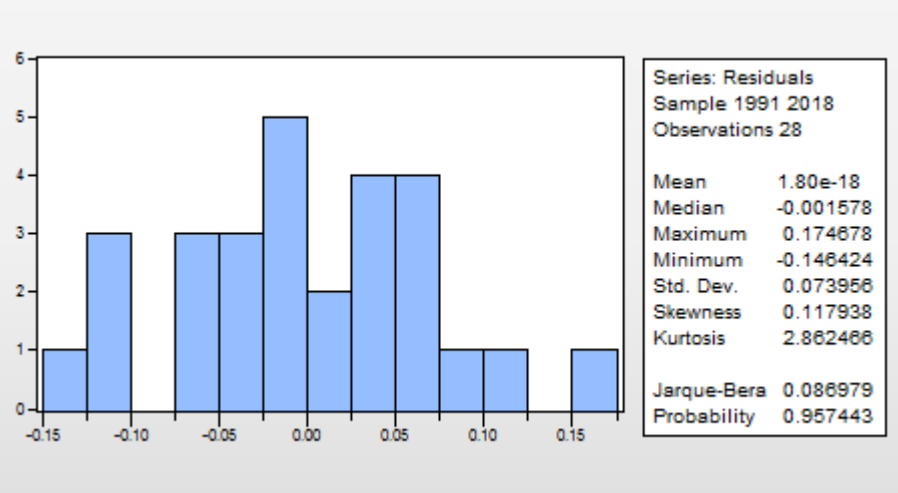

ملحق رقم(9): اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.457433	Prob. F(2,25)	0.2519
Obs*R-squared	2.923756	Prob. Chi-Square(2)	0.2318
Scaled explained SS	2.170518	Prob. Chi-Square(2)	0.3378

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/24/20 Time: 18:03
Sample: 1991 2018
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005946	0.001435	4.143154	0.0003
DLDEP	-0.019237	0.012272	-1.567554	0.1296
U(-1)	1.48E-13	1.12E-13	1.320837	0.1985

R-squared	0.104420	Mean dependent var	0.005274
Adjusted R-squared	0.032773	S.D. dependent var	0.007330
S.E. of regression	0.007209	Akaike info criterion	-6.926088
Sum squared resid	0.001299	Schwarz criterion	-6.783351
Log likelihood	99.96523	Hannan-Quinn criter.	-6.882452
F-statistic	1.457433	Durbin-Watson stat	2.192476
Prob(F-statistic)	0.251945		

ملحق رقم (10): اختبار ارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.700859	Prob. F(2,23)	0.5064
Obs*R-squared	1.608416	Prob. Chi-Square(2)	0.4474

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/24/20 Time: 18:57
Sample: 1991 2018
Included observations: 28
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000407	0.015492	-0.026303	0.9792
DLDEP	0.010482	0.132822	0.078914	0.9378
U(-1)	8.64E-13	1.57E-12	0.549723	0.5878
RESID(-1)	-0.085373	0.249909	-0.341616	0.7357
RESID(-2)	-0.283226	0.239259	-1.183760	0.2486

R-squared	0.057443	Mean dependent var	1.80E-18
Adjusted R-squared	-0.106479	S.D. dependent var	0.073956
S.E. of regression	0.077794	Akaike info criterion	-2.109073
Sum squared resid	0.139194	Schwarz criterion	-1.871180
Log likelihood	34.52703	Hannan-Quinn criter.	-2.036347
F-statistic	0.350430	Durbin-Watson stat	1.994858
Prob(F-statistic)	0.841008		

ملحق رقم (11): اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/24/20 Time: 19:25
Sample: 1990 2019
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDEP does not Granger Cause DGDP	27	0.43298	0.5168
DGDP does not Granger Cause DDEP		0.48734	0.4918

المفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الاشكال	XI
قائمة الملاحق	XIII
قائمة الاختصارات	XV
المقدمة	أ-ث
الفصل الاول: ادبيات الدراسة	1
تمهيد الفصل	2
المبحث الاول: الاطار النظري للدراسة	3
المطلب الاول: النفقات العمومية كأداة من أداة السياسة المالية	3
الفرع الاول: تعريف وعناصر النفقات العمومية	3
أولا: تعريف النفقات العمومية	3
ثانيا: عناصر النفقات العامة	4
الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة	4
1 التقسيم الوظيفي	4
أ- النفقات العامة الاقتصادية	4
ب- النفقات العامة الاجتماعية	4
ج- النفقات العامة الادارية	4
د- النفقات العامة عسكرية	5
هـ- النفقات العامة المالية	5
2- حسب دورتها وانتظامها	5
أ- النفقات العامة العادية	5
ب- النفقات العامة الاقتصادية	5
3- حسب نطاق سيرانها	5

أ– معيار المستفيد من النفقة	5
ب– معيار تحمل عبئ النفقة	5
ج– معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة	5
4– حسب اثرها من الانتاج الوطني	5
أ– النفقات العامة الحقيقية	5
ب– النفقات العامة التحويلية	5
الفرع الثالث: ترشيد النفقات العامة	6
أولا: تعريف ترشيد الانفاق العام	6
ثانيا: ضوابط النفقات العمومية	6
1– تحديد الحجم الامثل للنفقات العامة	6
2– اعداد الدراسات الجدوى للمشرف	6
3– الترخيص المسبق للسلطة التشريعية	6
4– تجنب الاسراف والتبذير	6
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي	7
الفرع الاول: تعريف وقياس النمو الاقتصادي	7
أولا: تعريف النمو الاقتصادي	7
ثانيا: فياس النمو الاقتصادي	8
أ– الناتج الوطني الخام	8
ب– الناتج الداخلي الخام	8
الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو	8
1– عوامل الانتاج	8
أ– عنصر راس المال	9
ب– عنصر العمل	10
ت– عنصر التكنولوجيا	11
الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية	11
1– مفهوم التنمية	11
2– الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي	12
المطلب الثالث: آليات تأثير الانفاق علي النمو	13
الفرع الاول: العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي	13
أولا: العلاقة الايجابية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	13
ثانيا: العلاقة السلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	14

1- اثر الازاحة	14
2- مشكل التموين	14
3- عدم الكفاءة	14
4- غياب الابداع والابتكار	14
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	15
المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية	15
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية	25
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: قياس العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	41
تمهيد الفصل	42
المبحث الاول: تقديم وتحليل المتغيرات وادوات الدراسة	43
المطلب الاول: تقديم المتغيرات وتحليل المعطيات	43
الفرع الاول: تعريف المتغيرات	43
الفرع الثاني: تمثيل تطور متغيرات الدراسة	43
أولا: الانفاق العام	43
1- تحليل الإحصائي	43
2- تحليل الاقتصادي	44
ثانيا: النمو الاقتصادي	45
1- تحليل الاحصائي	45
2- تحليل الاقتصادي	45
المطلب الثاني: الادوات القياسية والاحصائية للدراسة	46
الفرع الاول: اختبار الاستقرارية	46
أولا: اختبار جدر الوحدة	46
1- نموذج TS	47
2- نموذج DS	47
3- اختبار ديكي- فولار	47
4- اختبار ديكي – فولار المطور	48
5- اختبار فيليب- بيرو	49
فرع الثاني: اختبار علاقة التكامل المشترك	50
أولا: اختبار جوهانسن	50
فرع الثالث: دراسة السببية	51

اولا: السببية حسب مفهوم غرانجر	51
الفرع الرابع: طرق تقدير النماذج بوجود التكامل المتكامل	52
اولا: تقدير القائم على الانحدار الستاتيكي	52
1- في المرحلة الاولى	52
2- في المرحلة الثانية	53
ثانيا: التقدير الكامل للنظام الاني	53
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	55
المطلب الاول: عرض نتائج الدراسة التطبيقية	55
الفرع الاول: دراسة استقرارية المتغيرات	55
اولا: عرض المتغيرات والبيانات الفرع الثاني:	55
ثانيا: دراسة الشل البياني للسلسلة DLGDP و DLDEP	55
ثالثا: اختبار جدر الوحدة	56
1- اختبار ديكي وفولار الصاعد ADF	56
الفرع الثاني: تقدير النموذج الخطي البسيط لإجمالي الناتج المحلي بدلالة اجمالي النفقات العمومية	57
1- تحليل الاختبارات الاحصائية	57
الفرع الثالث: الارتباط بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	58
الفرع الرابع: اختبار علاقة التكامل المتزامن	58
1- المرحلة الاولي: تقدير النموذج الاصلي	58
2- المرحلة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ ECM	59
أ- في الاجل القصير	59
ب- في الاجل الطويل	59
الفرع الخامس: هل النموذج يحتوي علي مشاكل	59
1- توزيع البواقي	59
2- اختبار ثبات التباين	59
3- اختبار الارتباط الذاتي	59
الفرع السادس: دراسة السببية	60
المطلب الثاني: مناقشة النتائج الدراسة التي توصلنا اليها	60
خلاصة الفصل	61
الخاتمة	62
قائمة المراجع	65

الملاحق	70
الفهرس	82